

obeyikandi.com

الفلك المشحون

اسم الكتاب : الفلك المشحون فيما يتعلق بانتفاع المرتفع بالمرهون

اسم المؤلف : الإمام محمد عبد الحي اللكنوي

اسم المحقق : صلاح محمد سالم أبو الحاج

عدد الصفحات : (٨٢) صفحة

الطبعة الأولى : عمان ٢٠٠٢

رقم الإجازة المتسلسل لدى دائرة المطبوعات والنشر : (٢٠٠٢/٤/١٠٢١)

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية : (٢٠٠٢/٤/١٠٨٨)

دار البشير

عمارة جوهرة القدس - العبدلي

هاتف : ٤٦٥٩٨٩١ - ٠٠٩٦٢٦

فاكس : ٤٦٥٩٨٩٣ - ٠٠٩٦٢٦

ص. ب ٩٢٧٤٨٧

عمان ١١١٩٠ الأردن

e-mail:info@daralbashir.com

©All rights reserved. No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means without prior permission in writing of the publishers.

جميع الحقوق محفوظة ©. لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن خطي مسبق من الناشر.

مؤلفات مُجدِّد
الْمِئَةِ الثَّلَاثَةِ عَشْرَةَ الْهَجْرِيَّةِ

الفلك والمشتحون

فِيمَا يَنْبَغُ بِانْتِفَاعِ الْمُرْتَهِنِ بِالْمَرْهُونِ
(وَفِيهِ تَحْقِيقُ لِكِرَاهَةِ انْتِفَاعِ الْمُرْتَهِنِ بِالْمَرْهُونِ الْمَشْرُوطِ
حَقِيقَةً أَوْ حَيْثُ كَمَا)

لِلْإِمَامِ الْفَقِيهِ الْمُجَدِّدِ أَبِي الْحَسَنِ مُحَمَّدِ عَبْدِ الْحَيِّ
ابْنِ مُحَمَّدِ عَبْدِ الْحَلِيمِ الْكِنُوزِيِّ الْهِنْدِيِّ
وُلِدَ ١٢٦٤ وَتَوَفَّى ١٣٠٤ هـ عَمَّا لَدُنَّا

حَقَّقَهُ وَخَرَجَ إِجَادَتَيْهُ
ضِيَاءُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّبِّ الْهِنْدِيِّ

دار البشير

مؤسسة الرسالة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



تقدمة الكتاب:

الحمد لله القاسم بين خلقه أرزاقهم والمودع في جنّاته أنعامهم، وأشهد أن لا إله إلا هو وحده المنعم المتفضل، والصلاة والسلام على نبيّه وحبيبه النبي الكريم، وعلى آله وأصحابه المهادين المهديين إلى الصراط المستقيم.

وبعد:

فقد مضينا في إخراج كنوز الإمام الجليل، والعالم الفاضل، المجدّد المحقّق، المحدث الفقيه، أبي الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي الحنفي، وهذا تأليف منها حقّق فيه مسألة في الرهن، وهي مسألة: هل يجوز للمرتهن الانتفاع بالرهن؟ فأفاض فيها وأجاد إذ بيّن الاختلاف فيها بين المذاهب، ورجّح بينها استناداً للأحاديث النبويّة، وحقّق اختلاف عبارات الحنفية فيها وأبان مقصودها، حتى لا يغترّ مغترّ بظاهاها فيحملها على غير مدلولها.

وخلّص فيها إلى كراهة انتفاع المرتهن بالمرهون حقيقةً أو حكماً، وأنّ الكراهة فيها تحريمية للنهي الوارد عن القرض الذي يجرّ ربا.

وقد ذكر الإمام اللكنوي هذا التأليف في تصانيفه ونسبه لنفسه، وحصل اختلاف في اسمه بين الزيادة والنقصان، فمرّة يذكره باسم «الفلك المشحون في

انتفاع الراهن والمرهن بالرهون» كما في «دفع الغواية» (ص ٤٢)، و«مقدمة عمدة الرعاية» (ص ٣١).

ومرة يذكره باسم كما في «الفلك المشحون فيما يتعلق بانتفاع المرهن والمرهون» في «مقدمة التعليق الممجد» (ص ١١١)، وبه ذكره تلامذته له كعبد الحسي الحسيني في «معارف العوارف» (ص ١١٢)، وعبد الباقي الأنصاري كما في مقدمة «تحفة الأختيار» (ص ٣٥).

وما نختاره هو الاسم الثاني، فهو المثبت في مقدمة هذا التأليف، وقد طبع به في حياة مؤلفه؛ ولأن المقصود من ذكره في مقدمته هو ضبط الاسم الذي يرتضيه له، في حين ذكره في مؤلفاته ليس المقصود منه ضبط اسمه بقدر الإشارة إلى أن له مؤلفاً في حكم انتفاع الرّاهن والمرتهن بالرّهن. والله أعلم وعلمه أحكم. وفي الختام أسأل الله أن يتقبلها وسائر عملي ويجعله خالصاً لوجهه الكريم، ويرضى عني وعن والدي وعن جميع المسلمين والمسلمات، وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وآله وسلم.

وكتبه

صلاح محمد أبو الحاج

الأعظمية/ بغداد

في ١٢/رمضان/١٤٢٠هـ

الموافق ٢٧/كانون الأول/١٩٩٩م

obeikandi.com

obbeikandi.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي أوضح لنا الحلال والحرام، وبيّن لنا مُشْتَبَهَاتِ
الأحكام، أشهد أنه لا إله إلا هو وحده لا شريك له، وأن سيّدنا محمّداً
عبده ورسوله سيّد الأنام، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم إلى يوم القيام.

أمّا بعد:

فيقول الرّاجي عفو ربّه القويّ، أبو الحسنات، محمّد عبد الحي
اللّكنويّ ابن مولانا الحاجّ الحافظ محمّد عبد الحلّيم أدخله الله جنّة النّعيم:
هذه رسالة مسماة بـ:

«الفلك المشحون»^(١) فيما يتعلّق بانتفاع المرتهن بالمرهون»

ألّفناها امتثالاً لأمر بعض الأحباب وخلص الأصحاب، راجياً من الله
تعالى أن يرشد بها الكاملين، ويهدي بها الجاهلين.

وهي مرتبة على فصلين وخاتمة:

(١) مقتبسة من قوله تعالى: ﴿وَأَيُّهَا لَهُمْ أَمَا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ﴾ [يس: ٤١].

الفصل الأول

في ذكر اختلاف الأئمة مع ذكر الأدلة

اعلم أن الأئمة اختلفوا في أنه هل يجوز للمُرْتَهِنِ أو الرَّاهِنِ الانتفاعُ
بالمرهون أم لا؟

فقال أبو حنيفة: لا يملكُ الرَّاهِنُ الانتفاعَ به.
وقال الشَّافعيّ: للرَّاهِنِ أن ينتفعَ به ما لم يضرَّ بالمُرْتَهِنِ.
ومنع أبو حنيفة ومالك والشَّافعيّ انتفاعَ المرتهنِ به خلافاً لأحمد.
كذا في «مقتضب الإيضاح».
والأصلُ في الباب حديث: «الظَّهْرُ يُرَكَبُ إِذَا كَانَ مَرَهُونًا، وَلَبَنُ
الدَّرِّ يُشْرَبُ إِذَا كَانَ مَرَهُونًا، وَعَلَى الَّذِي يَرَكَبُ وَيَشْرَبُ نَفَقَتُهُ»^(١)،
أخرجهُ ابنُ ماجه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً.

(١) رواه ابن ماجه في (كتاب الأحكام) (باب الرهن مركوب ومحلوب) رقم (٢٤٣١). والترمذي في (باب ما جاء في الانتفاع بالرهن) (٣: ٥٥٥) رقم (١١٧٥). وأحمد في (باقي مسند المكثرين) رقم (٩٧٢٩). وفي «صحيح ابن حبان» (١٣: ٢٦١)، و«سنن البيهقي الكبير» (٦: ٣٨)، و«مسند أبي يعلى» (١١: ٥١٤)، و«سنن الدارقطني» (٣: ٣٤)، و«مسند ابن راهويه» (١: ٢٠٤، ٣٠٣)، و«المنتقى» (١٦٧).

وأخرج أبو داود عنه^(١) قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لَبْنُ الدَّرِّ يُحْلَبُ بِنَفَقَتِهِ إِذَا كَانَ مَرَهُونًا، وَالظَّهْرُ يُرَكَّبُ بِنَفَقَتِهِ إِذَا كَانَ مَرَهُونًا، وَعَلَى الَّذِي يَحْلَبُ وَيُرَكَّبُ النَّفَقَةَ»، قال أبو داود: وهو عندنا صحيح. انتهى^(٢).

وأخرج الترمذي عنه مرفوعاً: «الظَّهْرُ يُرَكَّبُ إِذَا كَانَ مَرَهُونًا، وَلَبْنُ الدَّرِّ يُشْرَبُ إِذَا كَانَ مَرَهُونًا، وَعَلَى الَّذِي يَرَكَّبُ وَيَشْرَبُ نَفَقَتُهُ»، قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، لا نعرفه إلا من حديث عامر الشعبي عن أبي هريرة رضي الله عنه، وقد روى غير واحد هذا الحديث عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه موقوفاً. والعمل على هذا الحديث عند بعض أهل العلم، وهو قول أحمد وإسحاق.

وقال بعض أهل العلم: ليس له أن ينتفع من الرهن بشيء. انتهى^(٣). وأخرجه البخاري بلفظ: «الرهن»^(٤) يُرَكَّبُ بِنَفَقَتِهِ إِذَا كَانَ مَرَهُونًا، وَلَبْنُ الدَّرِّ يُشْرَبُ بِنَفَقَتِهِ إِذَا كَانَ مَرَهُونًا، وَعَلَى الَّذِي يَرَكَّبُ وَيَشْرَبُ نَفَقَتُهُ»^(٥).

(١) أي عن أبي هريرة.

(٢) انتهى من «سنن أبي داود» (كتاب البيوع) (باب في الرهن) رقم (٣٠٥٩).

(٣) من «جامع الترمذي» (كتاب البيوع) (باب ما جاء في الانتفاع بالرهن) رقم (١١٧٥).

(٤) وقع في الأصل: «الظهر»، والمثبت من البخاري.

(٥) رواه البخاري في كتاب الرهن في (باب الرهن مركوب ومحلوب وقال مغيرة عن إبراهيم: تركب

الضالة بقدر علفها، وتحلب بقدر علفها والرهن مثله)، رقم (٢٣٢٨، ٢٣٢٩).

وأخرجَهُ الحَاكِمُ^(١) والِدَارِقُطْنِي^(٢) من حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه مرفوعاً: «الرَّهْنُ مَرْكُوبٌ وَمَحْلُوبٌ»^(٣).

قال الحافظُ ابنُ حَجَرَ^(٤) في «تلخيص الحبير في تخريج أحاديث شرح الرَّافعي»^(٥) الكبير: «أُعلِّ بالوقف، وقال ابنُ أبي حاتم^(٦): قال أبي: رفعه مرَّةً ثمَّ تركَ الرَّفْعَ بعد.

(١) وهو محمد بن عبد الله بن محمد الصَّبِّي الطَّهْمَانِي النَّيسَابُورِي، أبو عبد الله، قال ابن خَلِّكان: إمام أهل الحديث في عصره. من مؤلفاته: «معرفة علوم الحديث»، و«تساويخ نيسابور»، و«فضائل الشافعي»، (٣٢١-٤٠٥هـ). ينظر: «وفيات» (٤: ٢٨٠-٢٨١). «طبقات ابن قاضي شهبة» (١: ١٩٧-١٩٨). «المستطرفة» (ص ١٧).

(٢) وهو علي بن عمر بن أحمد الدَّارِقُطْنِي البَغْدَادِي الشَّافِعِي، أبو الحسن، قال أبو الطيب الطَّبْرِي: الدَّارِقُطْنِي أمير المؤمنين في الحديث. من مؤلفاته: «السنن الكبير»، و«المختلف والمؤتلف»، و«الأفراد»، (٣٠٦-٣٨٥هـ). ينظر: «روض المناظر» (ص ١٨٤-١٨٥). «الكامل في التاريخ» (٧: ١٧٤). «طبقات الشافعية الكبرى» (٢: ٣١٢). «الأنساب» (٢: ٤٣٧-٤٣٩).

(٣) في «مستدرک الحاکم» (٢: ٦٧)، رقم (٢٣٤٧). و«سنن الدَّارِقُطْنِي» (٣: ٣٢)، رقم (١٣٦). و«سنن البيهقي الكبرى» (٦: ٣٨)، رقم (١٠٩٩٠، ١٠٩٩١). و«مسند اسحاق بن راهويه» (١: ٣٠٤)، رقم (٢٨٢).

(٤) وهو أحمد بن علي بن محمد الكِنَانِي العَسْقَلَانِي المِصْرِي القَاهِرِي الشَّافِعِي، أبو الفضل، شهاب الدين، قال الإمام اللكنوي: وكل تصانيفه تشهد بأنه إمام الحفاظ محقق المحدثين، زبدة التناقلين، لم يُخلف بعد مثله. من مؤلفاته: «فتح الباري بشرح صحيح البخاري»، «إنباء العمر بأبناء العمر»، «الإصابة في تمييز الصحابة»، (٧٧٣-٨٥٢هـ). ينظر: «الضوء اللامع» (٢: ٣٦-٤٠). «البدرد الطالع» (١: ٨٧-٩٢). «الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر».

(٥) وهو عبد الكريم بن محمد بن الفضل الرَّافِعِي الشَّافِعِي، أبو القاسم، نسبة إلى رافع بن خديج رضي الله عنه، قال النووي: كان من الصالحين المتمكنين، وكانت له كرامات كثيرة ظاهرة. من مؤلفاته: «الشرح الكبير للوجيز»، و«شرح مسند الشافعي». (ت ٦٢٣هـ). ينظر: «طبقات الأسنوي» (١: ٢٨١-٢٨٢). «تهذيب الأسماء» (٢: ٢٦٤). «مرآة الجنان» (٤: ٥٦).

(٦) وهو عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس التَّمِيمِي الرَّازِي، قال الخليلي: كان بخرًا في العلوم ومعرفة الرجال، (ت ٣٢٧هـ). ينظر: «العبر» (٢: ٢٠٨). «مرآة الجنان» (٢: ٢٨٩).

ورجَحَ الدَّارِقُطِيُّ^(١) والبيهقي^(٢) رواية من وقفه على من رفعه ونحوه
رواية الشافعي عن سُفيان عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة.
انتهى^(٣).

فهذا الحديثُ بظاهره يدلُّ على جواز الانتفاع بالمرهون كالركوب
إذا كان دابةً، وشرب اللبن إذا كان غنماً ذات درٍ: بفتح الدال وتشديد
الراء: أي لبنٌ ونحو ذلك، وبه أخذ أحمد وغيره، وحمله الشافعي على
الرهان وجوز الانتفاع له.

قال السيوطي^(٣) في «مرقاة الصعود شرح سنن أبو داود»: تأولهُ
الشافعي على الرهن، وأحمد على المرتهن. انتهى.

وقال القسطلاني^(٤) في «إرشاد الساري شرح صحيح البخاري»:
احتجَّ به الإمام أحمد حيث قال: يجوز للمرتهن الانتفاع بالرهن إذا قام

(١) وهو أحمد بن الحسين بن علي الخسروجردي البيهقي، أبو بكر، قال إمام الحرمين: ما من شافعي
إلا وللشافعي في عقبه مئة إلا البيهقي. من مؤلفاته: «معرفة السنن والآثار»، و«المبسوط»،
(ت ٤٥٨هـ). ينظر: «العبر» (٣: ٢٤٢). «طبقات الأسنوي» (١: ٩٨-٩٩).

(٢) من «تلخيص الحبير» (٣: ٣٦).

(٣) وهو عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي الطولوني الشافعي، أبو الفضل، جلال الدين، من
مؤلفاته: «الاتقان في علوم القرآن»، و«بغية الوعاة في طبقات النحاة»، و«أنموذج اللبيب في خصائص
الحبيب»، (٨٤٩-٩١١هـ). ينظر: «الضوء اللامع» (٣: ٦٥-٧٠)، «التور السافر» (ص ٥١).

(٤) وهو أحمد بن محمد بن أبي بكر القسطلاني المصري الشافعي، أبو بكر، شهاب الدين، قال
العبدروسي: صنف التصانيف المقبولة التي سارت بها الركبان في حياته. من مصنفاته: «الروض
الزاهر في مناقب الشيخ عبد القادر»، و«مشارك الأنوار البرية في مدح خير البرية»، و«المواهب
اللدنية بالمنح المحمدية»، (٨٥١-٩٢٣هـ). ينظر: «الضوء اللامع» (٢: ١٠٣-١٠٤). «النور
السافر» (ص ١٠٦-١٠٧). «شرح المواهب اللدنية» (١: ٣-٤).

بمصلحته، ولو لم يأذن له المالك، وأجمع الجمهور على أن المرتهن لا ينتفع من الرهن بشيء.

قال ابن عبد البر^(١): هذا الحديث عند جمهور الفقهاء يرده أصول مجمع عليها، وآثار لا يختلف في صحتها، ويدل على نسخه حديث ابن عمر^(٢): «لا تحلب ماشية امرئ بغير إذنه»^(٣). انتهى.

وقال إمامنا الشافعي: يشبه أن يكون المراد لم يمنع^(٤) الراهن من درها وظهرها، فهي مخلوبة ومركوبة له كما كانت قبل الرهن. وقال الحنفية ومالك وأحمد في رواية عنه: ليس للراهن ذلك؛ لأنه ينافي حكم الرهن، وهو الحبس الدائم. انتهى^(٥).

وفي «الجامع الصغير» للسيوطي و«شرح» للعزيمي^(٦): الرهن أي الظهر المركوب يركب بنفقته، ويشرب لبن الدر، قال العلقمي^(٧): بفتح

(١) وهو يوسف بن عبد البر بن محمد النمرى القرطبي المالكي، وقال ابن حزم: لا أعلم في الكلام على فقه الحديث مثله. من مؤلفاته: «الاستذكار»، و«التمهيد»، و«الاستيعاب»، (٣٦٨-٤٦٣ هـ). ينظر: «وفيات» (٧: ٦٦-٧١). «الكشف» (١: ٨١). «مقدمة التعليق المجدد» (ص ٢٢).

(٢) في «مسند أحمد» (٢: ٥٧). و«المعجم الكبير» (٧: ٢٦١).

(٣) في الأصل زيادة «من»، وهي غير موجودة في «إرشاد الساري».

(٤) من «إرشاد الساري» (٤: ٢٩٨).

(٥) وهو علي بن أحمد بن محمد العزيمي البولاقى الشافعي، نسبة الى موضع عزيزية قرب مصر، قال المحي: كان إماماً فقيهاً محدثاً حافظاً ذكياً قوياً الحفظ. من مؤلفاته: «السراج المنير شرح الجامع الصغير»، «حاشية على شرح التحرير» للقاظمي زكريا، و«حاشية على شرح الغاية» لابن قاسم، (١٠٧٠ هـ). ينظر: «خلاصة الأثر» (٣: ٢٠١)، «الأعلام» (٥: ٦٤).

(٦) وهو محمد بن عبد الرحمن بن علي بن أبي بكر العلقمي الشافعي، شمس الدين، من تلاميذ السيوطي، ومن المدرسين بالأزهر، من مصنفاته: «الكوكب المنير شرح الجامع الصغير»، و«ملتقى البحرين في الجمع بين كلام الشيخين»، (٨٩٧-٩٦٩ هـ). ينظر: «الأعلام» (٧: ٦٨-٦٩).

المهملة وتشديد الراء مصدر بمعنى: الدّارة: أي ذات الضّرع، ويُركبُ ويُشربُ بالبناء للمجهول، وهو خبرٌ بمعنى الأمر، لكن لا يتعيّن فيه المأمور إذا كان مرهوناً: أي يجوزُ للمرتهن ذلك بإذن الرّاهن، وإذا هلك لا ضمانٌ عليه، وقال أحمدُ وإسحاقُ وطائفة: يجوزُ للمرتهن الانتفاعُ بالمرهون إذا قام بمصلحته، وإن لم يأذن له المالك، «خ»: أي رواه البخاريُّ عن أبي هريرة رضي الله عنه. انتهى^(١).

وفيه أيضاً: الطّهر: أي ظهر الدّابة المرهونة يُركبُ بنفقته إذا كان مرهوناً: أي يركبُهُ الرّاهنُ وينفقُ عليه عند الشّافعيّ ومالك؛ لأنّ له الرّقبة، وليس للمرتهن إلاّ التّوثق، أو المراد المرتهنُ له ذلك بإذن الرّاهن. واستدلّ طائفةٌ بالحديث على جواز انتفاع المرتهن بالمرهون إذا قام بمصلحته، وإن لم يأذن له المالك، وحمله الجمهور على ما تقدّم.

ولبنُ الدرّ يُشربُ بنفقته إذا كان مرهوناً، وعلى الذي يركبُ ويشربُ النّفقة وهو الرّاهن، وكذا عليه نفقته وإن لم ينتفع به، «خ، ت» عن أبي هريرة رضي الله عنه؛ أي رواه البخاريُّ والترمذي. انتهى^(٢).

وفي «مبارق الأزهار شرح مشارق الأنوار»^(٣) لابن ملك^(٤): «خ»

(١) من «السراج المنير شرح الجامع الصغير» (٢: ٣٢٦).

(٢) من «السراج المنير» (٢: ٤٢٧).

(٣) «مشارق الأنوار النّبوية من صحاح الأخبار المصطفوية» لحسن بن محمد بن الحسن القرشيّ العدويّ العمريّ الصّاعاني الهندي اللاهوري، رضي الدين. من مؤلفاته: «در السحابة في وفيات الصحابة»، و«العباب الزاخر»، و«شرح صحيح البخاري»، (٥٧٧-٦٥٠هـ). ينظر: «بغية الوعاة» (١: ٥٢٠). «كتائب أعلام الأخيار» (ق٢٤٤ب/٢٤٥ب). «النجوم الزاهرة» (٧: ٢٦).

(٤) وهو عبد اللطيف بن عبد العزيز بن أمين الدين الكيرمانيّ، المعروف بابن ملك، قال الكفوي: كان أحد المشهورين بالحفظ الوافر من أكثر العلوم، وأحد الميرزين في عوصات العلوم، وله القبول التام عند الخاص والعام. من مؤلفاته: «شرح الوقاية»، و«شرح الجمع»، و«شرح المنار»، (ت ٨٠١هـ). ينظر: «الضوء اللامع» (٤: ٣٢٩). «الفوائد» (ص ١٨١). «دفع الغواية» (ص ٦).

عن أبي هريرة رضي الله عنه؛ أي روى البخاري عنه: الرهن يُركبُ بنفقته ويُشربُ لبنُ الدَّرِّ، أي ذاتُ الدَّرِّ وهو اللبنُ إذا كان مرهوناً، يعني إذا أراد المرتهنُ أن يركبَ المرهونَ أو يشربَ لبنَ المرهونةِ بدونِ إذنِ الرَّاهِنِ فله ذلك، حتَّى لو هلكَ الرَّهنُ برُكوبِهِ لا يضمنُ شيئاً للرَّاهِنِ، وعلى الذي يركبُ ويشربُ النَّفَقَةَ، يعني نفقتهُ بقدرِ رُكوبِهِ وشربه، وبظاهرِ الحديثِ عمِلَ أحمدُ بن حنبل، وقال غيره: لا يجوزُ انتفاعُ المرتهنِ به، لكنَّ منفعه كاللبنِ ونحوه يكونُ للرَّاهِنِ عند الشَّافعيِّ، ويكون رهنًا كالأصلِ عندنا. انتهى.

وفي «شرح معاني الآثار» للطحاوي^(١): حدَّثنا عليُّ بنُ شَيْبَةَ، حدَّثنا يزيدُ بن هارون؛ أخبرنا زكريَّا بنُ أبي زائدة، عن الشَّعْبِيِّ، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «الظَّهْرُ يُرَكَّبُ بِنَفَقَتِهِ إِذَا كَانَ مرهوناً، ولَبَنُ الدَّرِّ يُشْرَبُ بِنَفَقَتِهِ إِذَا كَانَ مرهوناً»^(٢).

فذهب قومٌ إلى أنَّ للرَّاهِنِ أن يركبَ الرَّهنَ بحقِّ نفقتهِ إليه ويشربُ لبنه أيضاً، وخالفهم في ذلك آخرون، فقالوا: ليس للرَّاهِنِ أن يركبَ الرَّهنَ ويشربَ لبنه وهو رهنٌ معه، وليس له أن ينتفع بشيء، وكان من الحجَّةِ لهم أنَّ هذا الحديثَ مجملٌ لم يبيِّن فيه من الذي يركبُ ويشربُ

(١) وهو أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي الحنفي الطحاوي المصري، أبو جعفر، وقال: ابن يونس: كان ثقة ثباتاً لم يخلف مثله، من مؤلفاته: «العقيدة الطحاوية»، «مشكل الآثار»، «اختلاف الفقهاء»، (٢٢٩-٣٢١هـ). ينظر: «وفيات» (١: ٧١-٧٢). «روض المناظر» (ص ١٧١) و«التعليقات السنية» (ص ٥٩).

(٢) في «شرح معاني الآثار» (٤: ٩٨) في (كتاب الرهن) (باب ركوب الرهن واستعماله وشرب لبنه).

اللِّين، فمن أين جازَ لهم أن يجعلوه للرَّاهِنِ دون أن يجعلوه للمُرْتَهِنِ، ومع ذلك فقد روى هذا الحديث هُشَيْمٌ وَبَيْنَ فِيهِ مَا لَمْ يُبَيِّنْ يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ. حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ دَاوُدَ؛ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الصَّائِغِ؛ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ؛ عَنْ زَكَرِيَّا، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه مَرْفُوعًا: «إِذَا كَانَتِ الدَّابَّةُ مَرْهُونَةً فَعَلَى المُرْتَهِنِ عَلفُهَا، وَلَبِنُ الدَّرِّ يُشْرَبُ، وَعَلَى الَّذِي يَشْرَبُ نَفَقَتُهَا».

فَدَلَّ هَذَا الحَدِيثُ أَنَّ المَعْنَى بِالرُّكُوبِ وَبِشْرَبِ اللِّينِ فِي الحَدِيثِ الأوَّلِ هُوَ المُرْتَهِنِ، فَجُعِلَ ذَلِكَ لَهُ، وَجُعِلَتِ النَّفَقَةُ بَدَلًا مِمَّا يُتَعَوَّضُ مِنْهُ مِمَّا ذُكِرَ، وَكَانَ هَذَا عِنْدَنَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ فِي وَقْتِ مَا كَانَ الرِّبَا مَبَاحًا، وَلَمْ يَنْبَغِ حِينَئِذٍ عَنِ القَرْضِ الَّذِي يَجْرُ مِنْفَعَةٌ، وَلَا عَنِ أَخْذِ الشَّيْءِ بِالشَّيْءِ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مَتَسَاوِينَ، ثُمَّ حَرَّمَ الرِّبَا بَعْدَ ذَلِكَ وَحَرَّمَ كُلَّ قَرْضٍ جَرَّ نَفْعًا، وَأَجْمَعَ أَهْلُ العِلْمِ عَلَى أَنَّ نَفَقَةَ الرَّهْنِ عَلَى الرَّاهِنِ لَا عَلَى المُرْتَهِنِ، وَأَنَّه لَيْسَ لِلْمُرْتَهِنِ اسْتِعْمَالُ الرَّهْنِ.

وَقَدْ حَدَّثَنَا فَهْدٌ، نَا أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا الحَسَنُ بْنُ صَالِحٍ، عَنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: لَا يُنْتَفَعُ مِنَ الرَّهْنِ بِشَيْءٍ. انتهى^(١).

وَقَدْ ظَهَرَ مِنْ هَذِهِ العِبَارَاتِ وَغَيْرِهَا مِنْ كَلِمَاتِ الثَّقَاتِ أَنَّهُمْ اِخْتَلَفُوا فِي الحَدِيثِ المَذْكُورِ عَلَى أَقْوَالٍ:

أَحَدُهَا: حَمَلَهُ عَلَى انْتِفَاعِ الرَّاهِنِ، وَهُوَ مَسْلُكُ الشَّافِعِيَّةِ.
وِثَانِيهَا: حَمَلَهُ عَلَى انْتِفَاعِ المُرْتَهِنِ مَطْلَقًا، وَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ لَهُ الرَّاهِنُ، وَهُوَ مَسْلُكُ إِمَامِ الحَنَابِلَةِ.

(١) من «شرح معاني الآثار» (٤: ٩٩).

وثالثها: حملهُ على انتفاعِ المرتهنِ بإذنِ الرَّاهنِ، وهو مسلُكُ جمهورِ علماءِ الأُمَّةِ.

ورابعها: كونه منسوخاً بتحريمِ القرضِ مع جرِّ المنفعةِ.
ولا يخفى على المُنصفِ الغيرِ المتعسِّفِ أن أُولى الأقوالِ فيه هو حملُهُ على انتفاعِ المرتهنِ عندِ إذنِ الرَّاهنِ، لكن بشرطِ أن لا يكونَ مشروطاً حقيقةً أو حكماً، كما سيأتي فيما يأتي.

وأما حملُهُ على جوازِ انتفاعِ المرتهنِ مطلقاً، فيخالِفُهُ الأصولُ الشرعيَّةُ، والقواعدُ الممهِّدةُ التَّقليديةُ الثَّابتةُ بالآياتِ البيِّنَةِ والأحاديثِ الثَّابتةِ أنَّه لا يجوزُ الانتفاعُ بملكِ الغيرِ بدونِ إذنه صريحاً أو دلالةً، فإنَّه لا شكَّ أن المرهونَ مملوكٌ للرَّاهنِ، وليس للمرتهنِ إلاَّ حقُّ الحبسِ والتَّوثُقِ، فكيف يجوزُ له التَّصرفُ بغيرِ إذنِ الرَّاهنِ، وإليه أشارَ ابنُ عبدِ البرِّ المالكيِّ كما مرَّ نقلُهُ^(١) عن «إرشاد السَّاري».

وحملُهُ على انتفاعِ الرَّاهنِ مخالفٌ لصريحِ ما وردَ في بعضِ طرقِهِ من ذكرِ المرتهنِ، فذكرَ الرَّاهديُّ^(٢) في «المجتبى شرح مختصر القُدوريِّ»، وصاحبُ «الهداية»^(٣)، وشرَّاحُ «الهداية»: إنَّ حُكْمَ الرَّهْنِ عندنا صيرورةُ

(١) (ص١٦).

(٢) وهو مختار بن محمود الزَّاهديِّ الغزيميِّ الحنَفيِّ، أبو رجاء، نجم الدِّين، من مؤلفاته «المجتبى شرح القُدوريِّ»، و«القُتبية»، قال ابنُ وهبان: تصانيفه غيرُ مُعتبرةٍ ما لم يوجد مُطابقتها لغيرها؛ لكونها جامعة للرتب واليابس، (ت٦٥٨هـ). ينظر: «الجواهر المضية» (٣: ٤٦٠)، «الفوائد» (ص٣٤٩).

(٣) وهو علي بن أبي بكر بن عبد الجليل المرغينانيِّ، أبي الحسن، برهان الدين، قال الإمام اللكنوي: كلُّ تصانيفه مقبولةٌ مُعتمدةٌ. من مؤلفاته: «مختارات النوازل»، و«كفاية المنتهى»، «مختار الفتاوى»، (ت٥٩٣هـ). ينظر: «الجواهر» (٢: ٦٢٧). «تاج» (ص٢٠٦-٢٠٧). «مقدمة الهداية» (٣: ٢).

الرهن محتسباً بدين المرتهن حبساً دائماً بإثبات يد الاستيفاء له، وعند الشافعي تعلق الدين بالعين استيفاءً منه بالبيع فحسب؛ فلهذا لا يجوز عندنا انتفاع الرهن واسترداده؛ لأنه يفوت موجبهُ وهو الحبس الدائم، ويجوز عنده؛ لعدم كونه منافياً لموجبه، وهو تعيينه للبيع.

وأما إبداء احتمال أنه منسوخ كما ذكره الطحاوي^(١) فيخذه أن التسخ لا يثبت بالاحتمال، فما لم يثبت أن هذا الحكم كان في زمان إباحة الربا وإباحة القرض الذي جرّ منفعة، ثم حكم بمنع كل ذلك لا يحكم بنسخه.

نعم يصح أن يقال: إنه معارضٌ بخبر النهي عن القرض الذي جرّ منفعة، ومن المعلوم أنه^(٢) عند التعارض بين الحل والحرمه ترجح الحرمة، والخبر المذكور هو ما ذكره صاحب «الهداية»^(٣) وغيره في بحث كراهة السفائح^(٤): «إن النبي صلى الله عليه وسلم: «نهى عن قرض جرّ نفعاً»، وهو وإن كان متكلماً فيه سنداً لكنه تأيّد بأثار الصحابة وعمل الأئمة.

(١) في «شرح معاني الآثار» (٩٩:٤).

(٢) في الأصل: «أن».

(٣) «الهداية» (٣: ١٠٠).

(٤) السفائح: بضم السين وفتح التاء، وهو تعريب سفته وهو الشيء المحكم، سمي هذا القرض به لإحكامه أمره، وصورته أن يدفع في بلدة إلى مسافر قرضاً ليدفعه إلى صديقه أو وكيله مثلاً في بلدة أخرى ليستفيد به أمر خطر الطريق؛ لأنه ﷺ نهى عن قرض جرّ نفعاً. ينظر: «فتح القدير»

قال العيني^(١) في «البنية شرح الهداية»: الحديث رواه علي رضي الله عنه، ولفظه: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «كُلُّ قَرْضٍ جَرَّ بِهِ نَفْعًا فَهُوَ رَبًّا»^(٢)، أخرجه الحارث بن أبي أسامة^(٣) في «مسنده»^(٤)، وفي مسنده سوار بن مصعب، قال عبد الحق^(٥) في «أحكامه» بعد أن أخرجه: هو متروك. انتهى^(٦).

وقال ابن الهمام^(٧) في «فتح القدير»: رواه الحارث بن أبي أسامة في «مسنده»: عن حفص بن حمزة؛ أنبأنا سوار بن مصعب، عن عمارة

(١) وهو محمود بن أحمد بن موسى العنتابي العيني الحلبي القاهري الحنفي، أبو محمد، بدر الدين، قال السيوطي: كان إماماً عالماً علامة عارفاً بالعربية والتصريف حافظاً للغة. له: «شرح شرح معاني الآثار»، و«منحة السلوك»، و«عمدة القاري شرح صحيح البخاري» (٧٦٢-٨٥٥هـ). ينظر: «الضوء اللامع» (١٠: ١٣١). «كتاب أعلام الأخيار» (ق ٣٥١/ب). «الفوائد» (ص ٣٤٠).

(٢) روى البيهقي في «سننه الكبير» (٥: ٣٥٠) عن فضالة بن عبيد صاحب النبي ﷺ أنه قال: «كل قرض جر منفعة فهو وجه من وجوه الربا»، وقال: موقوف.

(٣) هو الحارث بن محمد بن أبي أسامة داهر التميمي البغدادي، أبو محمد، قال الدارقطني: صدوق. من مؤلفاته: «المسند» (١٨٦-٢٨٢هـ). ينظر: «العبر» (٢: ٦٨). «مرآة الجنان» (٢: ١٩٤).

(٤) في «بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث» (١: ٥٠٠).

(٥) وهو عبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله الأزدي الإشبيلي، أبو محمد، المعروف بابن الخراط، كان فقيهاً حافظاً عالماً بالحديث وعلله ورجاله. من مؤلفاته: «الأحكام الشرعية الكبرى»، و«الأحكام الصغرى»، و«الأحكام الوسطى»، (٥١٠-٥٨١هـ). ينظر: «تذريب الأسماء» (١: ٢٩٢-٢٩٣). «العبر» (٤: ٢٤٣-٢٤٤).

(٦) من «البنية شرح الهداية» (٦: ٨١٧).

(٧) وهو محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد السكندري السيواسي القاهري الحنفي، كمال الدين، قال الإمام اللكنوي: كلها مشتملة على فوائد قلما توجد في غيرها. من مؤلفاته: «تحرير الأصول»، و«المسيرة في العقائد»، و«زاد الفقير»، (٧٩٠-٨٦١هـ). ينظر: «الضوء اللامع» (٦: ١٢٧). «الفوائد» (ص ٢٩٦-٢٩٨). «الكشف» (١: ٣٥٨).

الْهَمْدَانِي قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيًّا رضي الله عنه يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كُلُّ قَرْضٍ جَرٌّ نَفْعًا فَهُوَ رَبَا»^(١)، وَهُوَ مُضَعَّفٌ بِسَوَّارٍ، قَالَ عَبْدُ الْحَقِّ: مَتْرُوكٌ، وَكَذَا قَالَ غَيْرُهُ.

وَرَوَاهُ أَبُو الْجَهْمِ فِي «جَزَيْتِهِ»^(٢) الْمَعْرُوفِ عَنْ سَوَّارٍ أَيْضًا، وَأَحْسَنُ مَا هَاهُنَا مَا عَنِ الصَّحَابَةِ وَالسَّلَفِ مَا رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ^(٣) فِي «مُصَنَّفِهِ»^(٤): حَدَّثَنَا خَالِدُ الْأَحْمَرِ، عَنْ حَجَّاجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، قَالَ: كَانُوا يَكْرَهُونَ كُلَّ قَرْضٍ جَرٍّ مُنْفَعَةٍ. انْتَهَى^(٥).

قَالَ الْخَافِظُ ابْنُ حَجَرَ الْعَسْقَلَانِي فِي «تَلْخِيصِ الْحَبِيرِ» عِنْدَ ذِكْرِ هَذَا الْحَدِيثِ: قَالَ عَمْرُ بْنُ بَدْرٍ^(٦) فِي «الْمَغْنِيِّ»: لَمْ يَصِحَّ فِيهِ شَيْءٌ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: وَأَمَّا إِمَامُ الْحَرَمِينِ^(٧) فَقَالَ: إِنَّهُ صَحَّ، وَتَبِعَهُ الْغَزَالِيُّ^(٨).

(١) سبق تخريجه في الصفحة السابقة.

(٢) «جزء أبي الجهم» للعلاء بن موسى بن عطية الباهلي، قال الذهبي: له جزء من أعلا المرويات، روى فيه عن الليث بن سعد وجماعة. (ت ٢٢٨). ينظر: «العبر» (١: ٤٠٣).

(٣) وهو عبد الله بن محمد بن أبي شيبَةَ إبراهيم الكوفي، قال أبو زرعة: ما رأيت أحفظ منه. له: «المسند»، و«المصنف»، (١٥٩-٢٣٥هـ). ينظر: «المرأة» (٢: ١١٦). «النجوم» (٢: ٢٨٢).

(٤) «مصنف ابن أبي شيبة» (٤: ٣٢٧).

(٥) من «فتح القدير» (٦: ٣٥٥).

(٦) وهو عمر بن بدر بن سعيد الورياني الموصلي الحنفي، أبو حفص، من مصنفاته: «المغني عن الحفظ والكتاب بقولهم لم يصح شيء في هذا الباب»، و«الجمع بين الصحيحين»، و«العقيدة الصحيحة في الموضوعات الصريحة» (٥٥٧-٦٢٢هـ). ينظر: «الأعلام» (٥: ١٩٩).

(٧) وهو عبد الملك بن أبي محمد الجويني، أبو المعالي، ضياء الدين، المعروف بإمام الحرمين، قال الأسنوي: إمام الأئمة في زمانه، وأعجوبة دهره وأوانه. من مؤلفاته: «الأساليب في الخلاف»، و«مختصر النهاية»، و«الأحكام السلطانية»، (٤١٩-٤٧٨هـ). ينظر: «طبقات الأسنوي» (١: ١٩٨)، «العبر» (٣: ٢٩١)، «طبقات ابن هداية الله» (ص ١٧٤-١٧٦).

(٨) وهو محمد بن محمد بن محمد الطوسي الغزالي، أبو حامد، زين الدين، المجدد على رأس المئة الخامسة. من مؤلفاته: «الإحياء»، و«الوسيط»، و«تأفات الفلاسفة»، (٤٥٠-٥٠٥هـ). ينظر: «وفيات» (٤: ٢١٦). «طبقات الأسنوي» (٢: ١١١-١١٣). «طبقات ابن هداية الله» (ص ١٩٢).

وقد رواه الحارثُ ابنُ أبي أسامةَ في «مسنده» من حديثِ عليٍّ ؓ،
وفي إسناده سَوَّارُ بنُ مصعبٍ متروك.
ورواهُ البيهقيُّ في «المعرفة»: عن فضالةَ بنِ عبيدٍ موقوفاً: بلفظ: «كلُّ
قَرْضٍ جَرٍّ مَنْفَعَةٌ فهو وَجْهٌ من وَجُوهِ الرَّبِّ». ^(١)
ورواهُ في «السننُ الكبرى» ^(٢): عن ابنِ مسعود، وأبيِ بنِ كعب،
وعبدِ اللهِ بنِ سلام، وابنِ عَبَّاسٍ ؓ موقوفاً عليهم. انتهى ^(٣).
وفي «مختصر إغاثة اللّهفان» لابنِ القَيِّمِ ^(٤) المسمَّى بـ «تبعيد الشيطان»:
منعَ رسولُ اللهِ من القَرْضِ الذي يجرُّ النَّفْعَ وجعلهُ رباً، ومنعَ من قبولِ
هديةِ المُقْتَرِضِ إن لم يكنُ بينهما عادةٌ جارئةٌ بذلك قبل القرض، ففي
«سنن ابنِ ماجه»: عن يحيى بنِ أبي إسحاق الهنائي، قال سألتُ أنسَ بنَ
مالكٍ ؓ: الرَّجُلُ مَنْ يقرضُ أخاهُ المَالَ فيهدى إليه، فقال: قال رسولُ اللهِ
ﷺ: «إذا أقرضَ أحدُكم قرضاً فأهدى إليه، أو حمَلَهُ على الدَّابَّةِ فلا
يركبها ولا يقبله إلا أن يكونَ جَرَى بينَهُ وبينَهُ قبل ذلك» ^(٥).
وروى البُخاريُّ في «تاريخه»: عن بُرَيْدَةَ ابنِ أبي يحيى الهنائي، عن
أنسٍ ؓ قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «إذا أقرضَ أحدُكم فلا يأخذُ هديَّةً».

(١) «سنن البيهقي» (٥: ٣٥٠).

(٢) من «تلخيص الحبير» (٣: ٣٤) برقم (١٢٢٧).

(٣) وهو محمد بن أبي بكر بن أيوب الزُّرْعِيُّ الدَّمَشْقِيُّ الحَنْبَلِيُّ، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف
بابنِ قَيِّمِ الجَوَزيَّةِ، من مؤلفاته: «الفوائد»، و«التفسير القيسم»، و«مفتاح دار السعادة»، (٦٩١-٦٩٠-٦٩١).

٧٥١هـ). ينظر: «الكشف» (١: ٢٣٠). «الأعلام» (٦: ٢٨٠-٢٨١).

(٤) رواه ابن ماجه في (كتاب الأحكام) (باب القرض) رقم (٢٤٢٣).

وفي «صحيح البخاري»^(١): عن أبي بُرْدَةَ عن أبي موسى: قدمْتُ
 المدينةَ فلقيتُ عبدَ الله بنَ سلام، فقال: إِنَّكَ بَارِضُ الرَّبِّا بِهَا فَاشِ، فإِذَا
 كَانَ لَكَ عَلَى رَجُلٍ حَقٌّ فَأَهْدِي إِلَيْكَ حِمْلَ تَبْنٍ أَوْ حِمْلَ شَعِيرٍ فَلَا تَأْخُذْهُ
 فَإِنَّهُ رَبٌّ.

وجاء هذا المعنى عن ابن مسعودٍ وابنِ عَبَّاسٍ وابنِ عُمَرَ رضي الله عنهم. انتهى.

* * *

(١) في (كتاب المناقب) (باب مناقب عبد الله بن سلام) رقم (٣٥٣٠).

الفصل الثاني

في ذكر أقوال أصحابنا الحنفية

اعلم أنهم بعدما اتفقوا على أنه لا يجوز للمُرْتَهِنِ الانتفاع بالرهْنِ بدون إذن الرَّاهِنِ، اختلفوا في جوازه بالإذن على أقوال عديدة كما دلت عليها عباراتهم المختلفة:

الأول: إنه جائز.

الثاني: إنه ليس بجائز.

الثالث: إنه جائز قضاءً، غير جائز ديانةً.

الرابع: إن الإذن إن كان مشروطاً فهو غير جائز، وإلا فهو جائز.

الخامس: إنه إن كان الإذن مشروطاً فهو حرام، وإن لم يكن

مشروطاً فهو مكروه.

ولنذكر بُدْأً من عبارات كتب مشاهيرهم الدالة على تفرُّقهم، ثم

نحقُّ الحقَّ ونبطلُ الباطل، ولو كره ذلك الجاهلُ الخامل.

قال برهان الشريعة في «الوقاية»^(١): لا الانتفاع به باستخدام^(٢)، ولا سُكْنِي، ولا لُبْس، ولا إجارة، ولا إعارة، وهو متعدّد لو فعل، ولا يَنْطُلُ الرهنُ به. انتهى^(٣).

وقال صدرُ الشريعة^(٤) في «مختصر الوقاية»^(٥) وشارحه الشُّمْنِي^(٦) في «كمال الدراية»: ولا يصحُّ فيهما؛ أي الرهنُ والوديعةُ رهنٌ وإجارةٌ وإعارةٌ وإيداع.

أمّا الإجارةُ والإعارةُ؛ فلأنَّ المرتهنَ والمودعَ ليس له الانتفاعُ بالرهنِ والوديعة، فليس له تسليطُ غيره على ذلك.

(١) «وقاية الرواية في مسائل الهداية» لمحمود بن أحمد بن عبيد الله المحبوبي البخاري، برهان الشريعة، تاج الشريعة، قال الكفوي: عالم فاضل، تحريراً كاملاً، بحرٌ زاخر، حبرٌ فاخر، صاحب التصانيف الجليلة. من مؤلفاته: «الوقائع»، و«شرح الهداية»، و«الفتاوى»، توفي بمحدود (٧٠٠هـ). ينظر: «الفوائد» (ص ٣٣٨-٣٣٩)، «دفع الغواية» (١: ٢-٦).

(٢) في الأصل: «باستخدامه»، والمثبت من «شرح الوقاية».

(٣) من «الوقاية» (٤: ١٢١) مع شرحها لعبيد الله بن مسعود بحاشية «زبدة النهاية» للمولوي محمد عبد الحميد.

(٤) وهو عبيد الله بن مسعود بن محمود المحبوبي، جمال الدين البخاري الحنفي، قال طاشكيري: كان رحمه الله بحراً زاخراً لا يدرك له قرار، وطوداً شامخاً لا يرتقي إلى قنته ولا يصار. من مؤلفاته: «التوضيح»، و«شرح الوقاية»، و«المقدمات الأربع»، (ت ٧٤٧هـ). ينظر: «تاج التراجم» (ص ٢٠٣)، «مفتاح السعادة» (٢: ١٦٢، ١٧٠-١٧١)، «الفوائد» (ص ١٨٥-١٨٩).

(٥) «النقاية» (٢: ٤٨١) مع «فتح العناية بشرح النقاية».

(٦) وهو أحمد بن محمد بن محمد الشُّمْنِي التميمي الداري القسطنطيني الإسكندري القاهري المالكي ثم الحنفي، أبي العباس، تقي الدين. من مؤلفاته: «كمال الدراية بشرح النقاية»، و«حاشية مغني اللبيب»، و«حاشية على الشفا»، (٨٠١-٨٧٢هـ). ينظر: «الضوء اللامع» (٢: ١٧٤-١٧٨)، «البدر الطالع» (١: ١١٩-١٢١). «الفوائد» (ص ٦٧-٧٠).

وأما الرهن والوديعة؛ فلأن كلاً من الرهن والمودع رضي بيدي المرتهن والمودع دون غيره، ولا يبطل الرهن لو فعل المرتهن شيئاً من هذه الأمور الأربعة؛ لأنها تصرف من المرتهن، والرهن لا يبطل بتصرفه لكن يضمن الرهن لحصول التعدي. انتهى^(١).

وقال فصيح الدين الهروي^(٢) في «شرح الوقاية»: لا الانتفاع به: أي لا يجوز الانتفاع بالرهن للمرتهن باستخدام إن كان عبداً، ولا سكنى إن كان داراً، ولا تبيساً إن كان ثوباً كالوديعة، إلا أن يأذن له الرهن؛ لأن حقه ليس إلا الحبس. انتهى.

وقال أبو المكارم^(٣) في «شرح مختصر الوقاية»: ويحفظ الرهن؛ أي على المرتهن حفظه كالوديعة، فلا يجوز للمرتهن الانتفاع بالرهن إلا بإذن الرهن. انتهى^(٤).

(١) من «كمال الدراية بشرح النقاية» (ق ٤٨٤).

(٢) قال الإمام اللكنوي في «مقدمة عمدة الرعاية» (١: ٢٢): لم أقف له على ترجمة، وطالعت شرحه في مجلدين، وهو شرح كافٍ محلّ المغلقات، وله فيه مع الشارح صدر الشريعة مناقشات، ومن تصانيفه على ما ذكره في مواضع من شرحه: حواشي «شرح تلخيص المعاني والبيان»، و«شرح شمسية الحساب».

(٣) وهو عبد الله بن محمد، أبو المكارم، قال ابن عابدين عنه: رجل مجهول، وكتابه كذلك، من مؤلفاته: «شرح النقاية»، وهو من الكتب غير المعتمدة، كما نبه عليه الإمام اللكنوي، أمته سنة (٩٠٧هـ). ينظر: «دفع الغواية» (ص ٣٩). «مقدمة عمدة الرعاية» (١: ١١). «التقيح الفتاوى الحامدية» (٢: ٣٢٤).

(٤) من «شرح النقاية» لأبي المكارم (ق ٤٥٧).

وقال القُهستاني^(١) في «جامع الرموز شرح مختصر الوقاية»: وإن تعدى المرهن في الرهن؛ كالقراءة والبيع واللبس والركوب والسكنى والاستخدام بلا إذن والسفر ضمن كله بكل قيمته كالغصب، وفيه إشارة إلى أنه يحرم الانتفاع من الرهن بلا إذن الراهن، وأما بالإذن فيكره. كما في «المضمرات»^(٢)، وغيره، ولا يكره كما في «المنية»^(٣). انتهى^(٤).

وقال في «الهداية»: وليس للمرتهن أن ينتفع بالرهن لا باستخدام ولا سكنى ولا لبس، إلا أن يأذن له المالك؛ لأن له حق الحبس دون الانتفاع. انتهى^(٥).

وفي «خزانة المفتين»^(٦): ليس للمرتهن أن ينتفع بالرهن لا باستخدام ولا سكنى ولا لبس، إلا أن يأذن المالك. انتهى.

(١) وهو محمد الخراساني القُهستاني، شمس الدين، المفتي ببخارا، من مؤلفاته: «جامع الرموز في شرح الوقاية»، قال الإمام اللكنوي: هو من الكتب الغير معتبرة لعدم الاعتماد على مؤلفه، (ت: نحو: ٩٥٣هـ). ينظر: «غيث الغمام» (ص ٣٠). «دفع الغواية» (ص ٣٧). «تذكرة الراشد» (ص ٥٦).

(٢) «جامع المضمرات والمشكلات شرح مختصر القُدوري» ليوסף بن عمر بن يوسف الصوفي الكادوري البزار الحنفي، قال الكفوي: شيخ كبير وعالم تحرير جمع علمي الحقيقة والشريعة. (ت ٨٣٢هـ). ينظر: «الكشف» (٢: ١٦٣٢). «الفوائد» (ص ٣٨٠).

(٣) «منية الفقهاء» المسماة «البحر المحيط» لبديع بن منصور القرظي العراقي الحنفي، فخر انتهت إليه رئاسة الفتوى، وقد اختصر «المنية» تلميذه صاحب «القنية» في «قنية المنية». ينظر: «الكشف» (١: ٢٢٦، ٢: ١٨٨٦). «الفوائد» (ص ٩٣).

(٤) من «جامع الرموز شرح مختصر الوقاية» (٢: ٩٨-٩٩).

(٥) من «الهداية» (٤: ١٣٠).

(٦) لحسين بن محمد السمنقاني الحنفي، من مؤلفاته: «الشافى شرح الوافي»، و«خزانة المفتين»، فرغ من «الخزانة» سنة (٧٤٠هـ). ينظر: «الكشف» (١: ٣٠٧).

وفي «تنقيح الفتاوي الحامدية»: ليس للمُرْتَهِنِ ولا للرَّاهِنِ أَنْ يَسْزِعَ
الأَرْضَ ولا يُؤَاجِرَهَا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لِهَما الانتفاعُ بالرَّهْنِ. انتهى^(١).

وفي «القُتَيْبَةُ»: (جت): أي «جامع التَّفَارِيقِ» لِلْبَقَّالِيِّ^(٢): عن أبي
يوسف رضي الله عنه: المُرْتَهِنُ سَكَنَ الدَّارَ بِإِذْنِ الرَّاهِنِ يَكْرَهُ، وَأَطْلَقَ فِي (الصَّرْفِ)
أَنَّهُ لَا يَكْرَهُ. (حج): أي الحُجَنْدِيِّ^(٣): الاحتياطُ فِي الاجْتِنَابِ عَنْهُ، قَلْتُ:
لَمَّا فِيهِ مِنْ شَبْهَةِ الرِّبَا. انتهى^(٤).

وفي «مجمع البركات»: الحَاصِلُ إِنَّ المُرْتَهِنَ لَا يَنْتَفِعُ بِالرَّهْنِ سِوَاءَ أَذِنَ
لَهُ الرَّاهِنُ أَوْ لَمْ يَأْذِنْ. وفي «التَّهْذِيبِ»: يَكْرَهُ لِلْمُرْتَهِنِ الانتفاعُ بِالرَّهْنِ وَإِنْ

(١) من «العُقُودُ الدَّرِّيَّةُ فِي تَنْقِيحِ الْفَتَاوِي الْحَامِدِيَّةِ» (٢: ٢٣٥) مُحَمَّدٌ أَمِينُ بْنُ عَمْرِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ
الدَّمَشَقِيِّ الحَنْفِيِّ، المشهور بابن عابدين، قال الشُّطْبِيُّ: إِنَّهُ عَلَامَةٌ فِقْهِيَّةٌ فَهَامَةٌ نَبِيَّةٌ، لَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مِنْ
الْفَضْلِ سِوَى «الحَاشِيَةِ» الَّتِي سَارَتْ بِهَا الرِّكْبَانُ، وَتَنَافَسَتْ فِيهَا النَّاسُ زَمَانًا بَعْدَ زَمَانٍ لَكَفَتْهُ فَضِيلَةٌ
تَذَكَّرُ، وَمُزِيَّةٌ تَشْكُرُ، مِنْ مَوْلَفَاتِهِ: «رَدُّ الْمُحْتَارِ»، وَ«تَسْمَاتُ الْأَسْحَارِ عَلَى شَرْحِ إِفَاضَةِ الْأَنْوَارِ»،
وَرِسَالَتُهُ الْمَشْهُورَةُ، (١١٩٨-١٢٥٢هـ). يَنْظُرُ: «أَعْيَانُ دِمَشَقٍ» (ص ٢٥٢-٢٥٥)، «الْأَعْلَامُ» (٦):
٢٦٧-٢٦٨).

(٢) وَهُوَ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي الْقَاسِمِ بْنِ بَابِجُوكَ الْخَوَازِمِيِّ النَّحْوِيِّ، الْمَعْرُوفُ بِالْبَقَّالِيِّ، أَبُو الْفَضْلِ، زَيْنُ
الْمَشَايخِ، مِنْ مَوْلَفَاتِهِ: «مَصْنَعَاتُ الْفَتَاوِي»، وَ«الْهُدَايَةُ فِي الْمَعَانِي وَالْبَيَانِ»، (٤٩٠-٥٦٢هـ). يَنْظُرُ:
«طَبَقَاتُ الْمَفْسَّرِينَ» (١: ٢٣٠). «مَعْجَمُ الْأَدْبَاءِ» (١٩: ٥). «كُتَابُ الْأَخْيَارِ» (ق ١٩٠).

(٣) وَهُوَ عَمْرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِ بْنِ الْحَبَّازِيِّ الْحُجَنْدِيِّ الحَنْفِيِّ، أَبُو مُحَمَّدٍ جَلَالُ الدِّينِ، أَصْلُهُ مِنْ بِلَادِ
وَرَاءِ النَّهْرِ مِنْ بِلَدٍ يُقَالُ لَهُ حُجَنْدَةٌ، مِنْ مَوْلَفَاتِهِ: «الْمَعْنَى فِي أَصُولِ الْفِقْهِ»، وَ«حَوَاشِي عَلَى الْهُدَايَةِ»،
(ت ٦٩١هـ). يَنْظُرُ: «تَاجٌ» (ص ٢٢٠). «طَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ» (ص ١٢٢). «الْفَوَائِدُ» (ص ٢٤٥-٢٤٦).

(٤) مِنْ «قَبِيَّةِ الْمَنِيَّةِ» (ق ٢٤٣/ب).

أذن له الرّاهن. كذا في «المعدن» وإن فعل كان متعدّياً، ولا يبطل الرّهن بالتّعدي. كذا في «التبيين»^(١). انتهى.

وفي «السراج المنير»^(٢): لو أباح للمرتهن أكل ثمار البستان أو لبس الشاة فلا بأس به إن لم يكن مشروطاً، وإلا صار قرضاً جرّ به منفعة فيكون ربا. كما في «الجواهر»^(٣). انتهى.

وفي «الكنز»^(٤) و«شرح» للعيني: لا ينتفع المرتهن بالرهن استخداماً؛ أي من حيث الاستخدام في الرقيق، ولُبساً؛ أي من حيث اللبس في الثياب، وإجارة؛ أي من حيث الإجارة في العقار، وإعارة؛ أي من حيث الإعارة؛ لأن مقتضاه الحبس دون الانتفاع فلا يجوز إلا بالتسليط. انتهى^(٥).

(١) «تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق» (٦: ٦٧) لعثمان بن علي بن محسن الزيّلي الصوفي البارع، أبي عمرو، فخر الدين، قال الكفوي: كان مشهوراً بمعرفة الفقه والنحو والفرائض. من مؤلفاته: «شرح الجامع الكبير»، و«بركة الكلام على أحاديث الأحكام»، (ت ٧٤٣هـ). ينظر: «تاج التراجم» (ص ٢٠٤). «الفوائد» (١٩٤-١٩٥).

(٢) «السراج المنير» من الفتاوى؛ لتابع محمد بن محمد سعيد اللكنهوي، صنفه سنة (١١٢٨هـ)، قال عبد الحمي الحسيني: كتاب كبير من أحسن الكتب. ينظر: «معارف العوارف» (ص ١٠٩).

(٣) محمد بن عبد الرشيد بن نصر الكيرماني الحنفي، أبي بكر، ركن الدين، من مؤلفاته: «حيرة الفقهاء»، و«زهر الأنوار»، و«غرر المعاني في فتاوى أبي الفضل الكيرماني». ينظر: «الفوائد» (ص ٢٩٠)، «الكشف» (١: ٦١٥).

(٤) «كنز الدقائق» (ص ١٧٣) لعبد الله بن أحمد بن محمود التّسفي، أبو البركات، حافظ الدين، قال الإمام اللكنوي: وكل تصانيفه نافعة معتبرة عند الفقهاء، مطروحة لأنظار العلماء. من مؤلفاته: «تفسير المدارك»، و«المنار في الأصول»، وشرحه «كشف الأسرار»، (ت ٧٠١هـ). ينظر: «الجواهر المضية» (٢: ٢٩٤)، «الفوائد» (ص ١٠٢)، «تاج التراجم» (ص ١٧٤).

(٥) من «الرمز الحقائق شرح كنز الدقائق» للعيني (٢: ٢٨٩).

وفي «الأشباه والنظائر»^(١): أبا حَ الرَّاهِنُ لِلْمَرْهَنِ مِنْ أَكْلِ الثَّمَارِ
فَأَكَلَهَا لَمْ يَضْمَنْ. انتهى^(٢).

قال الحموي^(٣) في «حواشيه»: أي لعدم تعديده، ولا يسقط شيء من
دينه. كما في «القنية»^(٤)، و«الحنائية»^(٥)، وكثير من الشروح وعليه الفتوى،
وفي «الجامع» لمجد الأئمة^(٦): عن عبد الله بن محمد بن أسلم: إنه لا يحل له
أن ينتفع بشيء منه، وإن أذن له الرَّاهِن؛ لأنه إذن في الربا؛ لأنه يستوفي
دينه فتكون^(٧) المنفعة ربا.

(١) لإبراهيم بن محمد ابن نُجَيْمِ المِصْرِيِّ، زين العابدين، قال الإمام اللكنوي عن مؤلفاته: كلها حسنة
جداً. من مؤلفاته: «البحر الرائق شرح كثر الدقائق»، و«الرسائل الزينية»، و«فتح الغفار شرح
المنار»، (٩٢٦-٩٧٠هـ). ينظر: «التعليقات السنية» (ص ٢٢١-٢٢٢). «الكشف» (١: ٣٨٥، ٢:

١٥١٥). «الرسائل الزينية» (ص ٧).

(٢) من «الأشباه والنظائر» (ص ٢٨٩).

(٣) وهو أحمد بن محمد المكي الحسني الحموي المصري الحنفي، شهاب الدين، من مؤلفاته: «تذهيب
الصحيفة بنصرة الإمام أبي حنيفة»، و«العقود الحسان في مذهب النعمان»، ومجموعة من الرسائل،
(ت ١٠٩٨هـ). ينظر: «هدية العارفين» (١: ١٦٤). «معجم المؤلفين» (١: ٢٥٩).

(٤) «قنية المنية» (ق ٢٤٣/ب).

(٥) لحسن بن منصور بن محمود الأوزجندلي الفرغاني الحنفي، أبو القاسم، فخر الدين، المشهور
بقاضي خان، قال ابن قطلوبغا في «تصحيح القُدوري» ما يصححه قاضي خان مُقَدِّمٌ على تصحيح
غيره؛ لأنه فقيه النفس، من مؤلفاته: «الأمالي»، و«المحاضر»، و«شرح أدب القضاء»، (ت ٥٩٢هـ).

ينظر: «الجواهر» (٢: ٩٤). «تاج التراجم» (ص ١٥١-١٥٢). «الفوائد» (ص ١١١).

(٦) وهو محمد بن عبد الله بن فاعل السرخسكي، أبو بكر، مجد الأئمة، نسبة على سُرخت من بلاد
سمرقند، قال الكفوي: كان إماماً فاضلاً مرجع العلماء. قال السمعاني: كان إماماً فاضلاً.

(ت ٥١٨هـ). ينظر: «الجواهر» (٣: ١٩٢). «الفوائد» (ص ٢٩٤).

(٧) في الأصل: «فيكون».

قال بعضُ الفضلاء: والتَّوفيقُ بين ما هاهنا وبين ما تقدّم يُحمَلُ ما هاهنا على الدِّيانة. انتهى.

أقول: لا وجه لهذا التَّوفيق؛ لأنَّ ما كان ربا لا يظهرُ فيه فرقٌ بين الدِّيانة والقضاء. انتهى^(١).

وفي «الأشباه» أيضاً في موضعٍ آخر: يكرهُ للمُرْتَهِنِ الانتفاعُ بالرهْنِ بإذن الرَّاهِنِ. انتهى^(٢).

قال الحَمَوِيُّ في «حواشيه»: كذا في أكثرِ النُّسخ، ووقعَ في بعضِ النُّسخ: بلا إذن الرَّاهِنِ، وفي بعضها: إلا بإذن الرَّاهِنِ. انتهى^(٣).

وفي «تنوير الأبصار»^(٤) وشرحه «الدُّرَّ المختار»^(٥): لا الانتفاعُ به مطلقاً لا باستخدامٍ ولا سُكْنِيٍّ ولا لُبْسٍ ولا إجارةٍ ولا إعارةٍ، سواءً كان من مُرْتَهِنٍ أو راهِنٍ إلا بإذنِ كُلِّ لِلآخِرِ.

(١) من «غمز عيون البصائر على محاسن الأشباه والنظائر» (٣: ٢٤٣-٢٤٤).

(٢) من «الأشباه والنظائر» (ص ٢٨٩).

(٣) من «غمز عيون البصائر» (٣: ٢٤٤).

(٤) و«تنوير الأبصار وجامع البحار» (ص ٢٢٠) لِحَمَدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ التَّمْرَتَاشِيِّ الغَزَّيِّ، شمس الدِّينِ، قال المحي: كان إماماً كبيراً حسن السمات قوي الحافظة كثير الاطلاع، ولم يبق من يساويه في الرتبة، وألف التآليف العجيبة المتقنة. من مؤلفاته: «منح الغفار شرح تنوير الأبصار»، و«الوصول إلى قواعد الأصول»، و«إعانة الحقير شرح زاد الفقير»، (ت ١٠٠٤هـ). ينظر: «خلاصة الأثر» (٤: ١٨-٢٠). «طرب الأمثال» (٥٦٢-٥٦٣). «دفع الغواية» (ص ١١).

(٥) «الدُّرَّ المختار شرح تنوير الأبصار» لِحَمَدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ الحِصْنِيِّ الأَصْلِ الحِصْنِيِّ الحَنْفِيِّ، علاء الدين، قال المحي: مفتي الحنفية بدمشق، وصاحب التصانيف الفائقة في الفقه وغيره. من مؤلفاته: «إفاضة الأنوار شرح المنار»، و«تعليقات على صحيح البخاري»، و«تعليقات على البيضاوي»، (ت ١٠٨٨هـ). ينظر: «خلاصة الأثر» (٤: ٦٣). «طرب الأمثال» (ص ٥٦٤).

وقيل: لا يحلُّ للمرتهن؛ لأنَّه ربا.

وقيل: إن شرطه كان ربا وإلا لا. انتهى^(١).

قال الطَّحطاوي^(٢) في «حواشيه»: قوله: سواء كان من الرَّاهِنِ أو المرْتَهِنِ: قال في «العزيمة»: أمَّا كون حكم المرْتَهِنِ ذلك فمذكورٌ في عامَّةِ المتون، وأمَّا كون حكم الرَّاهِنِ ذلك فمأخوذٌ من «المجمع»^(٣) ونسبته في «غاية البيان»^(٤) إلى الأقطع^(٥).

قوله: وقيل: لا يحلُّ للمرْتَهِنِ؛ أي وإن أذن له الرَّاهِنُ؛ لأنَّه إذنٌ في الرِّبَا، فإنَّه يستوفي دينه كاملاً فتبقى المنفعة التي استوفى فضلاً؛ فيكون رباً،

(١) من «الدر المختار شرح تنوير الأبصار» (٥: ٣١٠).

(٢) وهو أحمد بن محمد بن إسماعيل الطَّحطاوي الحنفي، تعلم بالأزهر، ثم تقلد مشيخة الحنفية، وفي تاريخ الخريفي: إن أباه رومي تركي حضر إلى مصر متقلداً القضاء بطحطا. من مؤلفاته: «حاشية على الدر المختار»، و«حاشية على مراقي الفلاح»، و«كشف الرين عن بيان المسح على الجوربين»، (ت ١٢٣١هـ). ينظر: «الأعلام» (١: ٢٣٢-٢٣٣). «معجم المؤلفين» (١: ٢٧١).

(٣) «مجمع البحرين» لأحمد بن علي بن ثعلب السَّاعَتِيّ البعلبكي البغدادي، مظفر الدين، وأبوه هو الذي عمل الساعات المشهورة ببغداد، قال الكفوي: كان إمام العصر في العلوم الشرعية، كان ثقة حافظاً متقناً، أقر له شيوخ زمانه بأنه فارس جواد في ميدانه، (ت ٦٩٤هـ). ينظر: «السافع الكبير» (ص ٢٥). «مرآة الجنان» (٤: ٢٢٧). «الكشف» (٢: ١٦٠).

(٤) «غاية البيان ونادرة الأقران شرح الهداية» لأمير كاتب بن أمير عمر بن أمير غازي الإثقباني الفارابي الحنفي، أبي حنيفة، قوام الدين، قال الكفوي: كان رأساً في الحنفية بارعاً في الفقه واللغة. من مؤلفاته: «شرح البرذوي»، و«التبيين شرح المنتخب الحسامي»، (٦٨٥-٧٥٨هـ). ينظر: «النجوم الزاهرة» (١٠: ٣٢٥-٣٢٦)، «طبقات طاشكيري» (ص ١٢٦)، «الفوائد» (ص ٨٧-٩٠).

(٥) وهو أحمد بن محمد بن محمد البغدادي، أبو نصر، المعروف بالأقطع، مؤلفاته: «شرح القُدوري»، (ت ٤٧٤هـ). ينظر: «الجواهر» (١: ٣١١-٣١٢). «تاج التراجم» (ص ١٠٣-١٠٤).

«الفوائد» (ص ٧٠).

وحمله المصنّف على الديانة وما في سائر المعتبرات؛ أي من حل الانتفاع بالإذن على الحكم.

وفي «شرح المنتقى»: «إنه يحرم الانتفاع بلا إذن، وبه يكره. كما في «المضمرات»، وغيرها^(١).

قوله: وسيجيء في آخر الرهن: ذكر فيه أن التعليل بأنه ربا يفيد أن الكراهة تحريمية.

قلت: والغالب من أحوال الناس أنهم إنما يريدون عند الدفع الانتفاع، ولولاه لما أعطاه الدرهم، وهذا بمنزلة الشرط؛ لأن المعروف كالمشروط، وهو مما يُعَيَّنُ المنع. انتهى ملخصاً^(٢).

وقال مؤلف «تنوير الأبصار» في شرحه «منح الغفار»^(٣): لا الانتفاع به؛ أي بالرهن، مطلقاً؛ أي لا باستخدام ولا سكنى ولا لبس ولا إجارة ولا إعارة، سواء كان من الرهن أو المرتهن، إلا بإذن الرهن إن كان المنتفع المرتهن، أو المرتهن إن كان المنتفع هو الرهن.

وعن عبد الله بن محمد بن مسلم السمرقندي، وكان من كبار علماء سمرقند: إن من ارهن شيئاً لا يحل له أن ينتفع بشيء منه بوجه من الوجوه، وإن أذن له الرهن؛ لأنه إذن له في الربا؛ فإنه يستوفي دينه كاملاً، فتبقى^(٤) المنفعة التي استوفى فضلاً فيكون رباً، وهذا أمر عظيم، كذا رأيت منقولاً بهذا اللفظ، وعزاه إلى «الجامع» لمجد الأئمة.

(١) انتهى من «الدر المنتقى في شرح المنتقى» (٢: ٥٨٧).

(٢) من «حاشية الطحطاوي على الدر المختار» (٤: ٣٢٦).

(٣) «منح الغفار شرح تنوير الأبصار» للإمام محمد بن عبد الله الثمري العزي (ت ١٠٠٤هـ).

(٤) في الأصل: «فيبقى».

قلتُ: وهو مخالفٌ لكلامِ عامَّةِ المعتبرات، ففي «الخانية»: رجلٌ رهنَ شاةً، وأباحَ للمُرْتَهِنِ أن يشربَ لَبَنَهَا، كان للمُرْتَهِنِ أن يأكلَ وَيَشْرَبَ ولا يكونُ ضامناً. انتهى^(١).

وفي «الفوائد الزينية»^(٢): أباحَ الرَّاهِنُ للمُرْتَهِنِ أكلَ الثَّمَارِ فأكلها لم يضمن، ثم قال: يكرهُ للمُرْتَهِنِ الانتفاعُ بإذنِ الرَّاهِنِ، وإن أذنَ له بالسُّكْنَى فلا رجوعَ له بالأجرة. انتهى.

فلِيُحْمَلَ ما تقدَّم على الدِّيَانَةِ، وما في سائرِ المعتبراتِ على الحكمِ، ثم رأيتُ في «جواهر الفتاوى»: رجلٌ رهنَ ضيعةً وفيها أشجارُ الفِرْصَادِ^(٣)، وأباحَ للمُرْتَهِنِ ورقَ الفِرْصَادِ، ثم أرادَ أن يمنعَ فله ذلك. وفيها قبيلٌ هذا: الرَّاهِنُ إذا أباحَ للمُرْتَهِنِ أكلَ ما في البُستانِ المرهونِ، أو لبنَ الشاةِ المرهونةِ إذا كان مشروطاً صار قرضاً فيه منفعة، وهو ربا. انتهى.

قلتُ: هذا يُفَرِّقُ بين المشروطِ وغيره. انتهى كلامه^(٤).
وقال في «ردِّ المختار» بعد نقلِ قدرٍ منه^(٥): أقرَّه ابنه الشَّيْخُ صالحُ،

(١) من «الفتاوى الخانية» (٣: ٦٠٤).

(٢) لابن نجيم المصري (ت ٩٧٠هـ)، سبقت ترجمته. قال صاحب «الكشف» (١: ٩١) عنها: إنَّه لما وصل في شرح «الكنز» إلى البيعِ الفاسدِ ألف مختصراً في الضوابط والاستثنائات منها، وسمَّاهُ بسدِّ «الفوائد الزينية» وصل إلى خمسمائة ضابط....

(٣) الفِرْصَادُ: بالكسر التوت الأحمر خاصة. ينظر: «مختار الصحاح» (ص ٤٩٨).

(٤) أي التمرتاشي من «منح الغفار شرح تنوير الأبصار» (ق ٢: ٣٥٠/ب).

(٥) أي بعد نقل صاحب «رد المختار» قدراً من هذا المنقول من «منح الغفار».

وتعقُّبه الحموي^(١): بأن ما كان ربا لا يظهر فيه فرق بين الديانة والقضاء.
أقول: ما في «الجواهر» يصلح للتوفيق وهو وجه، وذكروا نظيره
فيما لو أهدى المستقرض للمقرض إن كانت بشرط كرهه وإلا فلا، وما
نقله الشارح عن «الجواهر» من أنه لا يضمن يفيد أنه ليس بربا؛ لأن الربا
مضمون، فيحمل على غير المشروط. وما في «الأشباه» من الكراهة على
المشروط، وإذا كان مشروطاً ضمن. كما أفقتى به في «الخيرية»^(٢).
انتهى أقول: وبالله التوفيق، ومنه الوصول إلى عين التوفيق، هذه عبارات
أصحابنا تدل على اختلافهم كما ذكرنا، ونحوها عبارات كثيرة مختلفة
تركنا ذكرها خوفاً للتطويل الموجب للملل، وخير الكلام ما قل ودل.
وأولى الأقوال المذكورة وأصحها وأوفقها بالروايات الحديثية هو
القول الرابع: إن ما كان مشروطاً يكره، وما لم يكن مشروطاً لا يكره.
أما كراهة المشروط؛ فلحديث كون القرض الذي جر منفعة ربا^(٤).
وأما عدم كراهة غير المشروط؛ فلحديث: «الظَّهْرُ يُرَكَّبُ وَلَبْنُ الدَّرِّ
يُشْرَبُ»^(٥).

(١) في «غمر العيون» (٣: ٢٤٤).

(٢) «الفتاوى الخيرية لنفع البرية» (٢: ١٩٤) لخير الدين بن أحمد بن نور الدين الأيوبي العليبي
الفاروقي الرملي الحنفي، قال المحيي: الإمام الفقيه المحدث المفسر اللغوي الصرفي النحوي البياني
العروضي المعمر شيخ الحنيفة في عصره وصاحب الفتاوى السائرة. ومن مؤلفاته: «حواشي على
منح الغفار»، و«حواشي على شرح الكنز» للعيني، و«حواشي على الأشباه والنظائر»، (٩٩٣-
١٠٨١هـ). ينظر: «خلاصة الأثر» (٢: ١٣٤). «الأعلام» (٢: ٣٧٤-٣٧٥).

(٣) من «رد المختار على الدر المختار» (٥: ٣١١).

(٤) سبق تخريجه (ص ٢٢).

(٥) سبق تخريجه (ص ١٢).

والمراد بالكراهة التَّحريمِيَّة كما يفيدهم تعليلهم بأنَّه ربا، وهي المرادة من الحرمة في قولٍ مَنْ تكلَّم بجرمة المشروط، فإنَّ المكروه التَّحريمِيَّ قريبٌ من الحرام بل كأنَّه هو، ثمَّ المشروطُ أعمُّ من أن يكون مشروطاً حقيقةً أو حكماً.

أمَّا حقيقةُ فبأن يشترطَ المرتهنُ في نفسِ عقدِ الرهنِ أن يأذنَ له الرَّاهنُ بالانتفاعِ من الرهنِ على ما هو المتعارفُ في أكثرِ العوامِّ أنَّهم إذا ارتهنوا شيئاً ودفعوا الدَّينَ يشترطونَ إجازةَ الانتفاعِ، ويكتبون ذلك في صكِّ الرهنِ، ولو لم يأذنْ له الرَّاهنُ أو لم يكتبْ في الصكِّ لم يدفعِ المرتهنُ الدَّينَ ولم يرتهن.

وأمَّا حكماً فهو ما تعارفَ في ديارنا أنَّهم لا يشترطون ذلك في نفسِ المعاملة، لكنَّ مرادهم ومنويهم إنَّما هو الانتفاع، فلولاها لما دفعَ المرتهنُ الدَّينَ، حتَّى لو دفعَ الدَّينَ ولم يأذنْ له الرَّاهنُ في مجلسِ آخرٍ أو أذن، ثمَّ رجعَ من إذنه يغضبُ المرتهنُ ويريدُ أخذَ دينه، فالاشتراطُ وإن لم يكن مذكوراً في كلامهم لكنَّه عينُ مرامهم.

ومن المعلوم أنَّ المعروفَ كالمشروط، كما حقَّقه صاحبُ «الأشباه»^(١)، وفرَّغَ عليه فروعاً كثيرة، فكما أنَّ المشروطَ حقيقةً يتضمَّنُ الرِّبا، كذلك المشروطُ حكماً من أفرادِ الرِّبا، فإن لم يكن ربا حقيقةً فلا أقلَّ من أن يكون فيه شبهةُ الرِّبا.

ومن المعلوم أنَّ شبهةَ الرِّبا في حكمِ الرِّبا كما بسطه الفقهاءُ في باب القرضِ والبيع.

(١) ينظر: «الأشباه» مع «غمر العيون» (١: ٣٠٧).

وصورة الإذن الغير المشروط: أن لا يشترط المرتهن ذلك في نفس العقد، ولا يدفع الدين بهذا الشرط، ولا ينوي أيضاً بدفع الدين بإباحته، وإنه لولاه لما دفع، بل قصد مجرد الحبس والتوثق، وهذا لا شبهة في جوازه؛ فإنه ليس فيه ربا ولا شبهة الربا، فإن كان الانتفاع في هذه الصورة مورثاً إلى شيء فليس إلا هو شبهة شبهة الربا، وهي غير معتبرة. وهذا كما إذا أذن رجل لغيره في الانتفاع بملكه بطيب خاطر من غير رهنه، فإنه يجوز بلا شبهة، فكذا إذا أجاز المالك وهو الرهن الانتفاع بملكه، وهو المرهون للمرتهن بطيب خاطر يجوز للمرتهن ذلك؛ لأنه إذن على حدة ليس بشرط في الرهن لا حقيقة ولا عرفاً، لكن مع ذلك، الانتفاع بخلاف الأولى، والاحتراز عنه أولى، فالاحتراز في هذه الصورة تقوى، والانتفاع فتوى، وهذه الصورة مما يعز وجودها في زماننا ويندر، ولا يرتكبها إلا الأقل الأندر، فهي في زماننا كالكبريت الأحمر. والشائع في زماننا هو المشروط حقيقة والمشروط حكماً:

الأولى: مسلك العوام كالأنعام.

والثانية: مسلك الخواص كالعوام.

وقد اغتر كثير من علماء عصرنا، ومن سبقنا بظاهر عبارات الفقهاء أنه يجوز الانتفاع للمرتهن بالإذن، فأفتوا به مطلقاً من دون أن يفرقوا بين المشروط وغيره، ومن دون أن يتأملوا في أن المعروف كالمشروط، فضلوا وأضلوا.

وقد إلتزمتُ أنا من مدّةٍ مديدةٍ أتّي كلّما سُئلتُ عن الانتفاعِ بالإذنِ أجتبتُ بالكراهةِ؛ لعلمي منهم أنّ الأذنَ عندهم يكونُ مشروطاً حقيقةً أو عرفاً، والإذنُ المجرّدُ عن شوبِ الاشتراطِ الحقيقيِّ والعرفيِّ نادراً قطعاً.

وأما القولُ الخامسُ: وهو أنّه إن كان مشروطاً، فهو حرامٌ وإلّا فهو مكروه، فمحمولٌ على الفرقِ بين المشروطِ وبين ما هو في حكمِ المشروطِ، وحينئذٍ فهذا القولُ موافقٌ للرابعِ بأن يكونَ المرادُ من قولهم: وإلّا أن لا يكونَ ذلك مشروطاً حقيقةً بل عرفاً فهو مكروه. وإن كان مرادهم بذلك حكمُ الكراهةِ في صورةِ الإذنِ الخالي عن شائبةِ الاشتراطِ الحقيقيِّ والعرفيِّ، فلا يظهرُ وجهه؛ لأنّه ليس فيه وجودُ الرّبَا ولا شبهةٍ، ويخالفه صريحُ الحديثِ الذي مرَّ ذكره.

وأما القولُ الثالثُ: إنّه جائزٌ قضاءً لا ديانةً، فهو ما اختاره صاحبُ «منح الغفار»^(١)، وردّه الحموي^(٢) بأن ما كان ربا لا يظهرُ فيه الفرقُ بين الدّيانةِ والقضاءِ. وهو ردٌّ مستحكم، إلّا أن يرادَ بالديانةِ والقضاءِ: التّقوى والفتوى.

وأما القولُ الثّاني: وهو إنّه ليس بجائزٍ مطلقاً، فينبغي أن يُحمَلَ ذلك على المشروطِ حقيقةً أو عرفاً.

وأما القولُ الأوّلُ: فينبغي أن يُحمَلَ على غيرِ المشروطِ حقيقةً وحكماً، وأصحابُ القولِ الأوّلِ والثّاني وإن لم يفصّلوا في حكمهم، لكنّه يجبُ أن يكونَ مقصودهم كما يقتضيه تعليلهم وقواعدهم.

(١) «منح الغفار شرح تنوير الأبصار» (ق ٢: ٣٥٠ ب).

(٢) في «عمر العيون» (٣: ٢٤٤).

فظهرَ أنَّ الأوَّلَى بالقبولِ هو الفرقُ بينَ المُشروطِ وغيرِ المُشروطِ،
وأنَّ المُشروطَ أعمُّ من أن يكونَ صراحةً أو حكماً لكونِ المعروفِ
كالمشروطِ.

فإلى الله المشتكى من صنيعِ جهلاءِ زماننا يشترطونَ الإذنَ في الرَّهْنِ
أو يقصدونَ ذلكَ، وأنَّه لولاهُ لما ارتهنوا ذلكَ، ويظنُّونَ جوازَه أخذاً من
قولِ الفقهاءِ يجوزُ بالإذنِ، وشتانَ ما بينَ مُرادِهِم ومُرادِهِم.

* * *

❦ الخاتمة ❦

في فروع مختلفة

متعلقة بانتفاع المرتهن بإذن الراهن وبغير إذنه

ذكر قاضي خان في «فتاواه»: «المرتهن إذا ركب الدابة الموهونة بإذن الراهن فعطبت»^(١) في ركوبه لا يضمن، ولا يسقط شيء من دينه. وإن ركبها بغير إذن الراهن فعطبت في ركوبه، يضمن قيمتها، وإن عطبت بعدما نزل عنها سليمة هلكت برهنها في المسألتين. ولو كان الرهن ثوباً فلبسه المرتهن بإذن الراهن فهلك في استعماله لا يسقط الدين؛ لأن استعمال المرتهن بإذن الراهن كاستعمال الراهن. ولو كان الرهن مصحفاً فأذن له الراهن بالقراءة منه فهلك منه قبل أن يفرغ من القراءة لا يضمن المرتهن، والدين على حاله، وإن هلك بعد فراغه من القراءة يهلك بالدين. وكذا لو كان الرهن خاتماً فأدخله المرتهن في خنصره بإذن الراهن

(١) عطبت: من باب تعب: هلك. ينظر: «المصباح» (ص ٦٣٦)

فهلك يكون أمانة، لا يسقطُ شيءٌ من الدين، وإن هلكَ بعد الفراغ يهلكُ بالدين. انتهى^(١).

وذكرَ في «الخلاصة»^(٢)، و«البرازية»^(٣)، وغيرهما مثل ذلك. وفي «جامع الفصولين»^(٤): «الرهنُ كالوديعة، وكلُّ فعلٍ لا يغرمُ به المودعُ لا يغرمُ به المرتهنُ، ثمَّ الوديعةُ لا تعارُ ولا تودعُ ولا تؤجرُ، فكذا الرهنُ، وله حفظُهُ بمن في عياله إلا الانتفاعُ به بلا إذن، فلو هلكَ في حالة الاستعمالِ ضمنَ كَلِّه، ولو هلكَ بعد فراغِهِ أو قبلَ الاستعمالِ قُدِّرَ بالدين، ولو انتفعَ بإذنِ الرَّاهنِ وهلكَ حالةُ الاستعمالِ يهلكُ أمانةً. انتهى. وذكرَ في «السراج المنير»: لو أذنَ الرَّاهنُ بالانتفاعِ ثمَّ نَهَى عنه فله ذلك؛ لأنَّهُ مُتَبَرِّعٌ، وللمتبرِّعِ أن يَمْنَعَ من التبرُّع، والحيلةُ فيه أن يبيحَ له في ذلك على أَنَّهُ كَلَّمَا نَهَاها، فهو مأذونٌ فيه إذناً مستأنفاً ما لم يقبضَ الدين، ويقبلُ المرتهنُ إذنه. كما في «خزانة المفتين».

(١) من الفتاوى قاضي خان (٣: ٦٠١-٦٠٢).

(٢) «خلاصة الفتاوى» لطاهر بن أحمد بن عبد الرشيد البخاري، افتخار الدين، قال: الكفوي: كان عدتم النظر في زمانه، فريد أئمة الدهر شيخ الحنفية بما وراء النحر، من أعلام المجتهدين في المسائل. ومن مؤلفاته: «النصاب»، و«خزانة الوقعات»، «خلاصة الفتاوى»، (١/٤٨٢-٥٤٢هـ). ينظر: «الفوائد» (ص ١٤٦). «الجواهر» (٢: ٢٧٦). «التاج» (ص ١٧٢).

(٣) «الفتاوى البرازية» (٦: ٥٢) ل محمد بن محمد بن شهاب الكردي اليربوعي الحنفي، المعروف بابن البراز، حافظ الدين، قال الكفوي: كان من أفراد الدهر في الفروع والأصول، وحاز قصبات السبق في العلوم، (ت ٨٢٧هـ). ينظر: «تاج» (ص ٣٥٤). «الفوائد» (ص ٣٠٩). «الكشف» (١: ٢٤٢).

(٤) ل محمد بن إسرائيل بن عبد العزيز الشهير بابن قاضي سيمائيه الحنفي، بدر الدين، وهو كتاب مشهورٌ متداولٌ. (ت ٨٢٣هـ). ينظر: «الكشف» (١: ٥٥٦) و«الفوائد» (ص ٢١٤).

وإذا أذن الرَّاهنُ للمُرْتَهِنِ فِي السُّكْنَى، فلا رجوعَ بالأجرة. كما في «الأشباه»^(١). انتهى.

وذكرَ فِي «النهاية»^(٢): لو كانت الأمة مرهونة لا يَجِلُّ للمُرْتَهِنِ وطؤها وإن أذن الرَّاهنُ؛ لأنَّ الفرجَ أشدُّ حرمةً، ومع ذلك لو وطئها على ظنِّ أنَّها تحلُّ له يسقطُ الحدُّ عنه؛ لأنَّه ثبتَ له ملكُ اليدِ فيها بعقدِ الرَّهنِ، وذلك مُسْقَطٌ للحدِّ.

وكذلك لو استعارَ رجلٌ أمةً ليرهنها فوطئها على ظنِّ أنَّها تحلُّ له، يسقطُ الحدُّ عنه أيضاً؛ لأنَّ حقَّه فيها نظيرَ حقِّ المُرْتَهِنِ، فإنَّ له حقَّ إيفاءِ الدَّينِ بماليتها، وكما يسقطُ الحدُّ باعتبارِ هذا المعنى عن المُرْتَهِنِ فكذلك عن الرَّاهنِ، ويكونُ المهرُّ على الواطئ. كذا في (باب العارية في الرَّهن)، من (رهن) «المبسوط»^(٣). انتهى.

(١) في «الأشباه والنظائر» (ص ٢٨٩).

(٢) «النهاية شرح الهداية» لحسين بن علي بن حجاج السَّعْنَقِيّ أو الصَّعْنَقِيّ، حسام الدين، قال السبوطي: كان عالماً فقيهاً نحويّاً جدلياً. من مؤلفاته: «شرح التمهيد في قواعد التوحيد» لأبي المعين المكحولي، و«الكافي شرح أصول البيزودي»، توفي بعد سنة (٧١٠هـ). ينظر: «تراجم» (ص ١٦٠)، «الكشف» (٢: ٢٠٣٢)، «الفوائد» (ص ١٠٦).

(٣) «المبسوط» (٢١: ١٦٢) لمحمد بن أحمد بن أبي سهل السَّرْحَسِيّ، أبي بكر، شمس الأئمة، قال الكفوي: كان إماماً علامة حجة متكلماً مناظراً أصولياً مجتهداً. ومن مؤلفاته: «شرح السير الكبير»، و«أصول السرخسي»، و«شرح مختصر الطحاوي»، توفي في حدود (٥٠٠هـ). ينظر: «تراجم» (ص ٢٣٤). «الجواهر المضية» (٣: ٧٨). «الفوائد» (ص ٢٦١).

هذا آخرُ الكلام في هذا المقام، والحمدُ لله على التَّمام، والصَّلَاةُ
والسَّلَامُ على رسولِهِ وآلِهِ البَّرَةِ العِظَامِ، وكان ذلك في جلساتٍ خفيفةٍ
آخرها يومَ الخميسِ الرَّابِعِ من ذي القعدةِ من شهورِ السَّنَةِ الخَامِسَةِ
والتَّسَعِينَ بعد الألفِ والمِئتينِ من الهجرةِ على صاحبِها أفضلُ الصَّلَاةِ
والتَّحِيَّةِ^(١).

* * *

(١) خاتمة الطبعة الحجرية المعتمدة في إخراج المؤلف:

نحمدُ الله الذي لانتفاعِ كثرةِ نسلِ الإنسانِ أهبطَ الأدمَ من الجنةِ على الرَّاهونِ، وأرهنَ
لأولاده طعاماً دائماً وشراباً راهناً غيرُ ممنون، ونُصلي ونُسلمُ على مَنْ قال لنافعنا كلَّ غلامٍ رهينةً
بعقيقته، وهو بالحقِّ مقرونٌ، وعلى آله وصحبه الذين بذلوا الجهدَ في إشاعةِ طريقهِ المسنونِ.
وبعد: فهذه الرِّسالةُ النافعةُ معانيها كالكنزِ المدفونِ، ومبانيها كالدرِّ المكنونِ المسماةُ
بـ«الفلك المشحون فيما يتعلَّق بانتفاعِ المرتَّهينِ بالرهونِ»، محتويةٌ على تحقيقاتٍ مسائلِ الرَّهْنِ
والارْتِهَانِ، ومنطويةٌ على تدقيقِ إحكامِ الرَّاهِنِ والمرتَّهِنِ بالحديثِ والقرآنِ، عمَّتْ فائدتها وشاعتْ
عائلتها، وكيف لا؛ لأنَّ مصنَّفها مَنْ ليس مثيله في المعقولِ والمنقولِ، ولا عديله في الفروعِ
والأصولِ، المفتي الجليل، والمحدثُ النبيل، ذو المجدِ العليِّ، والفخرِ الجليِّ، مولانا أبو الحسناتِ محمدُ
عبدِ الحَيِّ اللَّكْنَوِيِّ، قد انطبعت في المطبعِ المصطفائي تحت إدارةِ الفقيرِ إلى رحمةِ ربِّه المنانِ، محمد
عبد الواحد خان بن محمد مصطفى خان، في ذي الحِجَّةِ، سنة ثمانٍ وتسعينَ بعد الألفِ والمِئتينِ من
هجرةِ سيِّدِ الثَّقَلَيْنِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى تعاقبِ الملويين.

obbeikandi.com

المحتويات

١. الأحاديث النبوية.

٢. أسماء الرواة.

٣. أسماء الأعلام.

٤. أسماء الكتب.

٥. مراجع التحقيق

٦. الموضوعات.

obbeikandi.com

١- الأحاديث النبوية

| الصفحة | الحديث |
|----------------|---|
| ٢٤ | إذا أقرض أحدكم فلا يأخذ هدية |
| ٢٤ | إذا أقرض أحدكم قرضاً فأهدى إليه |
| ١٩ | إذا كان الدابة مرهونة فعلى المرتهن علفها..... |
| ١٤ | الرهن مركوب ومحلوب |
| ١٣ | الرهن يركب بنفقته |
| ٣٧٤١٣٤١٢ | الظهر يركب إذا كان مرهوناً |
| ١٨ | الظهر يركب بنفقته إذا كان مرهوناً |
| ٣٧٤٢٤٤٢٣٤٢٢٤٢١ | كل قرض جر به نفعاً فهو ربا |
| ١٦ | لا تحلب ماشية امرئ بغير إذنه |
| ١٣ | لبن الدر يحلب بنفقته إذا كان مرهوناً |

* * *

٢- أسماء الرواة

| الراوي | الصفحة |
|--------------------|----------------------------|
| أبو موسى ؑ | ٢٥ |
| ابن مسعود ؑ | ٢٥، ٢٤ |
| أبي بن كعب ؑ | ٢٤ |
| عبد الله بن سلام ؑ | ٢٥، ٢٤ |
| ابن عباس ؑ | ٢٤ |
| أنس بن مالك ؑ | ٢٤ |
| ابن عمر ؑ | ٢٥، ١٦ |
| أبو هريرة ؑ | ١٩، ١٨، ١٧، ١٥، ١٤، ١٣، ١٢ |
| علي بن أبي طالب ؑ | ٢٤، ٢٣، ٢٢ |

* * *

٣. أسماء الأعلام

| | |
|------------------------------|-----------------------------|
| ابن قاضي سماونه (٤٣) | أبو المكارم (٢٨) |
| ابن ماجه ١٢ | أبو حنيفة ١٢ |
| ابن ملك (١٧) | أبو داود ١٣ |
| ابن نجيم (٣٢) | أبو يوسف ٣٠ |
| البخاري ١٣، ١٧، ٢٤ | الإتقاني (٣٤) |
| برهان الشريعة (٢٧) | أحمد بن حنبل ١٢، ١٦، ١٧، ١٨ |
| البقالي (٣٠) | إسحاق بن راهويه ١٧ |
| البيهقي (١٥)، ٢٤ | الأعمش ١٣، ١٥ |
| الترمذي ١٣، ١٧ | الأقطع (٣٤) |
| التمر تاشي (٣٣) | إمام الحرمين (٢٣) |
| الحارث بن أبي أسامة (٢٢)، ٢٤ | ابن أبي حاتم (١٤) |
| الحاكم (١٤) | ابن أبي شيبة (٢٣) |
| الحصكفي (٣٣) | ابن البزاز (٤٣) |
| الحموي (٣٢)، ٣٧، ٤٠ | ابن الساعاتي (٣٤) |
| الخندي (٣٠) | ابن القيم (٢٤) |
| خير الدين الرملي (٣٧) | ابن الهمام (٢٢) |
| الدارقطني (١٤)، ١٥ | ابن حجر العسقلاني (١٤)، ٢٣ |
| الرافعي (١٤) | ابن عابدين (٣٠) |
| الزاهدي (٢٠) | ابن عبد البر (١٦)، ٢٠ |

| | |
|------------------------|----------------------------|
| العريزي (١٦) | السرخسي (٤٤) |
| العلقمي (١٦) | السغناقي (٤٤) |
| العيبي (٢٢) | السمناعي (٢٩) |
| الغزالي (٢٣) | السيوطي (١٥)، ١٦ |
| فصيح الدين الهروي (٢٨) | الشافعي ١٢، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨ |
| قاضي خان (٣٢)، ٤٢ | الشمسي (٢٧) |
| القزبي (٢٩) | صدر الشريعة (٢٧) |
| القسطلاني (١٥) | الصغاني (١٧) |
| القهستاني (٢٩) | ظاهر البخاري (٤٣) |
| الكادوري (٢٩) | الطحاوي (١٨)، ٢١ |
| الكرماني (٣١) | الطحطاوي (٣٤) |
| مالك ١٢، ١٦، ١٧ | عامر الشعبي ١٣، ١٨، ١٨ |
| مجد الأئمة (٣٢) | عبد الحق الإشيلي (٢٢) |
| محمد اللكنوي (٣١) | عبد الحلیم اللكنوي ١١ |
| المرغيناني (٢٠) | عبد الحي اللكنوي ١١ |
| النسفي (٣١) | عبد الله السمرقندي ٣٥ |
| | عثمان الزيلعي (٣١) |

٤. أسماء الكتب

| | |
|-----------------------------------|---------------------------------|
| جواهر الفتاوى ٣٦ | أحكام عبد الحق ٢٢ |
| حواشي الطحطاوي على الدر | إرشاد الساري ٢٠، ١٥ |
| المختار ٣٤ | الأشباه والنظائر ٤٤، ٣٨، ٣٣، ٣٢ |
| الخانية ٤٢، ٣٦، ٣٢ | البزازية ٤٣ |
| خزانة المفتين ٤٣، ٢٩ | البنية ٢٢ |
| الخلاصة ٤٣ | تاريخ البخاري ٢٤ |
| الدر المختار ٣٣ | تبيين الحقائق ٣١ |
| الدر المنتقى شرح المنتقى ٣٥ | تلخيص الحبير ٢٣، ١٤ |
| رد المختار ٣٦ | تنقيح الفتاوى الحامدية ٣٠ |
| رمز الحقائق ٣١ | تنوير الأبصار ٣٥، ٣٣ |
| السراج المنير شرح الجامع الصغير | التهديب ٣٠ |
| ١٦ | جامع التفاريق ٣٠ |
| السراج المنير في الفتاوى ٤٣، ٣١ | جامع الرموز ٢٩ |
| سنن ابن ماجه ٢٤ | الجامع الصغير للسيوطي ١٦ |
| سنن البيهقي الكبير ٢٤ | جامع الفصولين ٤٣ |
| شرح الوقاية للهروي ٢٨ | جامع المضمورات ٣٥، ٢٩ |
| شرح مختصر الوقاية لأبي المكارم ٢٨ | الجامع لمجد الأئمة ٣٥، ٣٢ |
| شرح معاني الآثار ١٨ | جزء أبي الجهم ٢٣ |
| صحيح البخاري ٢٤ | الجواهر ٣٧، ٣١ |

مجمع البركات ٣٠
 مختصر إغاثة اللهفان ٢٤
 مختصر الوقاية ٢٧
 مرقاة الصعود شرح سنن أبي داود
 ١٥
 مسند الحارث ٢٤،٢٢
 مصنف ابن أبي شيبة ٢٣
 المعدن ٣١
 المعرفة ٢٤
 المغني ٢٣
 منح الغفار ٤٠،٣٥
 المنية ٢٩
 النهاية ٤٤
 الهداية ٢٩،٢١،٢٠
 الوقاية ٢٧

العزيمة ٣٤
 غاية البيان ٣٤
 غمز عيون البصائر ٣٣،٣٢
 الفتاوى الخيرية ٣٧
 فتح القدير ٢٢
 الفوائد الزينية ٣٦
 الفنية ٣٢،٣٠
 كمال الدراية ٢٧
 كنز الدقائق ٣١
 مبارق الأزهار شرح مشارق الأنوار
 ١٧
 المبسوط ٤٤
 مقتضب الإيضاح ١٢
 المحتبى شرح مختصر القدوري ٢٠
 المجمع ٣٤

* * *

٧. مراجع التحقيق

١. «إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري» لأحمد بن محمد القسطلاني (ت ٩٢٣هـ). المطبعة الأميرية ببولاق مصر. ط ٧. ١٣٢٣هـ. طباعة أوفست دار الكتاب العربي. بيروت.
٢. «أعيان دمشق في القرن الثالث عشر ونصف القرن الرابع عشر» لمحمد جميل الشطي، دار البشائر، ط ١، ١٤١٤هـ.
٣. «الأسباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان» لإبراهيم بن محمد بن نجيم (ت ٩٧٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٥هـ.
٤. «الأعلام»: لخير الدين الزركلي. بدون دار طبع، وتاريخ طبع.
٥. «الأنساب»: لأبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السَّمْعَانِي (ت ٥٦٢هـ). ت: عبد الله بن عمر البارودي. مؤسسة الكتب الثقافية. ط ١. ١٩٨٨هـ.
٦. «البدر الطالع بحاسن من بعد القرن السابع» لمحمد بن محمد الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ)، مطبعة السعادة، مصر، ط ١، ١٣٤٨هـ.
٧. «البنية في شرح الهداية» لمحمود بن أحمد العيني (٧٦٢-٨٥٥هـ). دار الفكر. ط ١. ١٩٨٠م.
٨. «التعليقات السنوية على الفوائد البهية» لعبد الحي اللكنوي (١٢٦٤-١٣٠٤هـ)، ت: أحمد الزعبي، دار الأرقم، بيروت، ط ١، ١٩٩٨م. وأيضاً: طبعة السعادة. مصر. ط ١. ١٣٢٤هـ.
٩. «الجواهر المضية في طبقات الحنفية» لعبد القادر بن محمد بن أبي الوفاء القرشي (٦٩٦-٧٧٥هـ)، ت: عبد الفتاح الحلوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤١٣.
١٠. «الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر» لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي (٨٣١-٩٠٢هـ)، ت: د. حامد عبد المجيد ود. طه الزيني، وزارة الأوقاف المصرية، ١٤٠٦هـ.

١١. «الدر المختار شرح تنوير الأبصار» لمحمد بن علي بن محمد الحصكفي الحنفي (ت ١٠٨٨هـ). مطبوع في حاشية «ردّ المُحتار». دار إحياء التراث العربي. بيروت.
١٢. «الرسائل الزينية» لإبراهيم بن محمد بن نجيم (ت ٩٧٠هـ): ت: خليل الميس، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، ١٤٠٠هـ.
١٣. «السراج المنير على الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير» لعلي بن أحمد بن محمد العزيز الشافعي (ت ١٠٧٠هـ). مطبعة مصطفى البيبي الحلبي. ط ٣. ١٣٧٧هـ.
١٤. «الضوء اللامع لأهل القرن التاسع» لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (٨٣١-٩٠٢هـ). دار الكتب العلمية. بدون تاريخ طبع.
١٥. «العبر في خير من غير» لمحمد بن أحمد الذهبي (٧٤٨هـ). ت: د. صلاح الدين المنجد. مطبعة حكومة الكويت. ١٩٦٣م.
١٦. «العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية» لمحمد أمين بن عمر، ابن عابدين الحنفي (١١٩٨-١٢٥٢هـ). الطبعة الميرية ببولاق. مصر. ١٣٠٠هـ.
١٧. «الفتاوى البرّازية» لمحمد بن محمد بن شهاب، ابن السبّاز الكردري الخوارزمي الحنفي (ت ٨٢٧). الطبعة الأميرية ببولاق مصر. ١٣١٠هـ. بمامش «الفتاوى الهندية».
١٨. «الفوائد البهية» لعبد الحي اللكنوي (١٢٦٤-١٣٠٤هـ)، ت: أحمد الزعبي، دار الأرقم، بيروت، ط ١، ١٩٩٨م. وأيضاً: طبعة السعادة. مصر. ط ١. ١٣٢٤هـ.
١٩. «الكامل في التاريخ» لابن الأثير الجزري (ت ٦٣٠هـ). دار الكتاب العربي.
٢٠. «المبسوط» لمحمد بن أبي سهل السرخسي. المتوفى بحدود (٥٠٠هـ). ١٤٠٦هـ. دار المعرفة. بيروت.
٢١. «المستدرک علی الصحیحین» لمحمد بن عبد الله الحاكم (٣٢١-٤٠٥هـ). ت: مصطفى عبد القادر. دار الكتب العلمية. بيروت. ط ١. ١٤١١هـ.
٢٢. «المصباح المنير في غريب الشرح الكبير»: لأحمد بن علي الفيومي (ت ٧٧٠هـ)، المطبعة الأميرية، ط ٢، ١٩٠٩م.
٢٣. «المصنف في الأحاديث والآثار» لعبد الله بن محمد بن أبي شَيْبَةَ (١٥٩-٢٣٥هـ) ت: كمال الحوت، ط ١، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٠٩هـ.

٢٤. «المعجم الكبير» لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (٢٦٠-٣٦٠هـ). ت: حمدي السلفي. ط ٢. ١٤٠٤هـ. مكتبة العلوم والحكم. الموصل.
٢٥. «المنتقى من السنن المسندة»: لأبي محمد عبد الله بن علي بن الجارود (ت ٣٠٧هـ)، مؤسسة الكتاب الثقافية، بيروت، ط ١، ١٤٠٨هـ.
٢٦. «النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة» ليوسف بن تغرة بردة الأتابكي (٨١٣-٨٧٤)، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، المؤسسة المصرية العامة.
٢٧. «النور السافر عن أخبار القرن العاشر» لمحبي الدين عبد القادر بن شيخ بن عبد الله العيدروسي (١٥٧٠-١٦٢٨م). دار الكتب العلمية. بيروت. ط ١. ١٤٠٥هـ.
٢٨. «الهداية شرح بداية المبتدي» لأبي الحسن علي بن أبي بكر المرغيناني (ت ٥٩٣هـ). مطبعة مصطفى البابي. الطبعة الأخيرة. بدون تاريخ طبع.
٢٩. «بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث»: الحارث بن أبي أسامة (١٨٦-٢٨٢هـ): للحفاظ نور الدين الهيثمي. ت: د. حسين أحمد الباكري. ط ١. ١٤١٣هـ. مركز خدمة السنة والسيرة النبوية. المدينة المنورة.
٣٠. «تاج التراجم» لأبي الفداء قاسم بن قُطْلُوبُغَا (ت ٨٧٩هـ). ت: محمد خير رمضان. دار القلم. دمشق. ط ١. ١٩٩٢م.
٣١. «تذكرة الراشد برد تبصرة الناقد» للإمام اللكنوي (١٢٦٤-١٣٠٤هـ). مطبع أنوار محمد. لكنو. ١٣٠١هـ.
٣٢. «تلخيص الخبر في تخريج أحاديث الرافعي الكبير»: لأبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (٧٧٣-٨٥٢هـ). ت: السيد عبد الله هاشم. ١٣٨٤هـ. المدينة المنورة.
٣٣. «تهذيب الأسماء واللغات»: لمحبي الدين يحيى بن شرف النووي الشافعي (ت ٦٧٦هـ). المطبعة المنيرية.
٣٤. «جامع الرموز في شرح النقاية» لشمس الدين محمد القهستاني، المطبعة المعصومية، استانبول، ١٢٩١هـ.
٣٥. «حاشية الطحطاوي على الدر المختار» لأحمد بن محمد الطحطاوي الخنفي (ت ١٢٣١هـ). دار المعرفة. بيروت. ١٩٧٥م.

٣٦. «خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر» للمؤرخ محمد أمين المحيي (١٦٥١-١٦٩٩م). دار صادر.
٣٧. «در المنتقى في شرح المنتقى» لعلاء الدين محمد بن علي الحَصَكْفِي (١٠٨٨هـ-). دار الطباعة العامرة . ١٣١٦. بهامش «مجمع الأثر».
٣٨. «دفع الغواية» الملقبة بـ«مقدمة السعاية» لعبد الحي اللكنوي (١٢٦٤-١٣٠٤هـ-)، باكستان، ١٩٧٦م.
٣٩. «ردّ المختار على الدر المختار» لمحمد أمين بن عمر، ابن عابدين الحنفي (١١٩٨-١٢٥٢هـ-). دار إحياء التراث العربي. بيروت.
٤٠. «رمز الحقائق شرح كثر الدقائق»: لأبي محمد محمود بن أحمد العَيْنِي (٧٦٢-٨٥٥هـ-). مطبعة الصفدي في المنبئ. ١٣٠٧هـ.
٤١. «روض المناظر في علم الأوائل والأواخر»: لأبي الوليد محمد بن محمد ابن الشحنة (٨١٥هـ-). ت: سيد محمد مهني. دار الكتب العلمية. ط ١. ١٤١٧هـ.
٤٢. «الزبدة النهائية حاشية شرح الوقاية»: للملوي محمد عبد الحميد. المطبع المختبائي. دهلي. ١٣٤٠هـ.
٤٣. «سنن أبي داود» لسليمان بن أشعث السجستاني (٢٠٢-٢٧٥هـ-). ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت.
٤٤. «سنن ابن ماجه» لمحمد بن يزيد بن ماجه القزويني (٢٠٧-٢٧٣هـ-)، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت.
٤٥. «سنن البيهقي الكبير»: لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (٣٨٤-٤٥٨هـ-). ت: محمد عبد القادر عطا. ١٤١٤هـ. مكتبة دار الباز. مكة المكرمة.
٤٦. «سنن الترمذي»: لمحمد بن عيسى الترمذي (٢٠٩-٢٧٩هـ-)، ت: أحمد شاکر وآخرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٤٧. «سنن الدارقطني»: لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (٣٠٦-٣٨٥هـ-)، ت: السيد عبد الله هاشم، دار المعرفة، بيروت، ١٣٨٦هـ.
٤٨. «شرح المواهب اللدنية» لمحمد بن عبد الباقي الزرقاني (١٠٥٥-١١٢٢هـ-)، ت: محمد الخالدي. دار الكتب العلمية. ط ١. ١٩٩٦م.

٤٩. «شرح النقاية» لعبد الله بن محمد، أبو المكارم، (ت: بعد: ٩٠٧هـ). من مخطوطات مكتبة وزارة الأوقاف العراقية.
٥٠. «شرح معاني الآثار» لأحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي (٢٢٩-٣٢١هـ)، ت: محمد زهري النجار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. ١، ١٣٩٩هـ.
٥١. «صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان» لمحمد بن حبان التميمي (٣٥٤هـ). ت: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. ٢، ١٤١٤هـ.
٥٢. «صحيح البخاري» لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفي البخاري (١٩٤-٢٥٦هـ). ت: د. مصطفى البغا. ط. ٣. ١٤٠٧هـ. دار ابن كثير واليامة . بيروت.
٥٣. «طبقات الشافعية الكبرى» لعبد الوهاب بن علي السبكي (٧٢٧-٧٧١هـ)، دار المعرفة، ط. ٢.
٥٤. «طبقات الشافعية» لأبي بكر بن هداية الله الحسيني (ت ١٠١٤هـ). ت: عادل نويهض. دار الأفاق الجديدة. بيروت. ط. ٣. ١٤٠٢هـ.
٥٥. «طبقات الشافعية» لعبد الرحيم بن الحسين الأسنوي (٧٠٤-٧٧٢هـ). ت: كمال الحوت. دار الكتب العلمية. بيروت. ط. ١. ١٤٠٧هـ.
٥٦. «طبقات الشافعية» لأحمد بن محمد تقي الدين ابن القاضي شهبة الدمشقي (٧٧٩-٨٥١هـ). ت: د. الحافظ عبد العليم خان. دار الندوة الجديدة. بيروت. ١٤٠٨هـ.
٥٧. «طبقات الفقهاء» لأحمد بن مصطفى طاشكيري زاده (ت ٩٦٨هـ)، مطبعة الزهراء الحديثة، الموصل، ط. ٢، ١٣٨٠هـ.
٥٨. «طبقات المفسرين» لمحمد بن علي الداودي (ت ٩٤٥هـ)، ت: علي محمد، مكتبة وهبة، مصر، ط. ١، ١٣٩٢هـ.
٥٩. «طرب الأمانيل بتراجم الأفاضل» لعبد الحي اللكنوي (١٢٦٤-١٣٠٤هـ). ت: أحمد الرعي. دار الأرقم. بيروت. ط. ١. ١٩٩٨م. وأيضاً: طبعة مطبع دبدبة أحمددي. لكنو. ١٣٠٣هـ.
٦٠. «غمز عيون البصائر على الأشباه والنظائر» لأحمد بن محمد الحموي، المطبعة العامرة، ١٢٩٠هـ.

٦١. «فتاوى قاضي خان» لحسن بن منصور بن مُحَمَّد الأوزجَنْدي (ت ٥٩٢هـ)، الطبعة الأميركية ببولاق، مصر، ١٣١٠هـ. بهامش «الفتاوي الهندية».
٦٢. «فتح القدير للعاجز الفقير على الهداية» لمحمد بن عبد الواحد ابن الهمام (٧٩٠-٨٦١هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٦٣. «فتح باب العناية بشرح النقاية» لعلي بن سلطان محمد الفاري الهروي (٩٣٠-١١٤هـ)، ت: محمد نزار تيم وهيثم نزار تيم، دار الأرقم، بيروت، ط. ١، ١٤١٨هـ.
٦٤. «قنية المنية» لمختار بن محمود الزَاهِدي الغَزْمِينِي الحنفي (ت ٦٥٨هـ)، من مخطوطات مكتبة وزارة الأوقاف العراقية.
٦٥. «كتائب أعلام الأخيار من فقهاء مذهب النعمان المختار» لمحمود بن سليمان الكفوي (ت نحو ٩٩٠هـ)، من مخطوطات المكتبة القادرية، بغداد.
٦٦. «كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون»: لمصطفى بن عبد الله القسطنطيني الحنفي (١٠١٧-١٠٦٧). دار الفكر.
٦٧. «كمال الدراية بشرح النقاية» لأحمد بن محمد الشُّمْنِي الحنفي، (٨٠١-٨٧٢هـ)، من مخطوطات وزارة الأوقاف العراقية.
٦٨. «مختار الصحاح» لمحمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، (ت ٦٦٦)، ت: حمزة فتح الله، مؤسسة الرسالة، ١٤١٧هـ.
٦٩. «مرآة الجنان وعبر اليقظان في ما يعتبر من حوادث الزمان» لعبد الله بن أسعد الياغعي (ت ٧٦٨هـ)، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ط. ١، ١٩٧٠م.
٧٠. «مسند أبي يعلى» لأحمد بن علي أبي يعلى الموصلِي (٢١٠-٣٠٧هـ). ت: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، ط. ١، ١٤٠٤هـ.
٧١. «مسند أحمد بن حنبل» لأحمد بن حنبل (١٦٤-٢٤١هـ). مؤسسة قرطبة. مصر.
٧٢. «مسند إسحاق بن راهويه» لإسحاق بن إبراهيم الحنظلي (١٦١-٢٣٨هـ)، ت: عبد الغفور عبد الحق، مكتبة الإيمان، المدينة المنورة، ط ١، ١٩٩٥م.
٧٣. «معارف العوارف في أنواع العلوم والمعارف» لعبد الحي بن فخر الدين الحسيني (ت ١٣٤١هـ)، راجعه: أبو الحسن الندوي، من مطبوعات محمد اللغة العربية بدمشق. ١٩٨٣. وهو مطبوع باسم «الثقافة الإسلامية في الهند».

٧٤. «معجم الأدباء» لأبي عبد الله شهاب الدين ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي البغدادي (ت ٦٢٦هـ)، مكتبة عيسى البابي الحلبي، الطبعة الأخيرة.
٧٥. «مفتاح السعادة ومصباح السيادة» لآحمد بن مصطفى، طاشكيري زاده، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٥.
٧٦. «مقدمة التعليق الممجد على موطأ محمد» لعبد الحي اللكنوي (ت ١٣٠٤هـ)، ت: الدكتور تقي الدين الندوي، دار السنة والسيرة بومباي، ودار القلم دمشق، ط. ١، ١٩٩١ م.
٧٧. «مقدمة الهداية» لعبد الحي اللكنوي (ت ١٣٠٤هـ). ديوبند سهارنيور. ١٤٠١هـ.
٧٨. «مقدمة عمدة الرعاية حاشية شرح الوقاية» لعبد الحي اللكنوي (١٢٦٤-١٣٠٤هـ). المطبع المجتبيائي. دهلي. ١٣٤٠هـ.
٧٩. «منح الغفار في شرح تنوير الأبصار» لمحمد بن عبد الله الخطيب الثمراشي العززي الحنفي (ت ١٠٠٤هـ)، من مخطوطات وزارة الأوقاف العراقية.
٨٠. «هدية العارفين»: لإسماعيل باشا البغدادي (ت ١٣٣٩هـ). دار الفكر. ١٤٠٢هـ.
٨١. «وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان» لأبي العباس أحمد بن محمد ابن خلكان (٦٠٨-٦٨١هـ). ت: د. إحسان عباس. دار الثقافة. بيروت.
٨٢. «وقاية الرواية في مسائل الهداية» لمحمود بن عبید الله، تاج الشريعة، من مخطوطات مكتبة الأوقاف العراقية.

٨. الموضوعات

الصفحة

| | |
|----|---------------------------------|
| ٥ | مقدمة التحقيق |
| ٥ | صحة نسبة الرسالة للإمام اللكنوي |
| ٦ | الاختلاف الواقع في اسم الرسالة |
| ١١ | مقدمة المؤلف |
| ١١ | سبب التأليف |
| ١١ | تقسيمه إلى فصلين وخاتمة |

الفصل الأول

| | |
|----|---|
| ١٢ | في ذكر اختلاف الأئمة مع ذكر الأدلة |
| ١٢ | الاختلاف في جواز الانتفاع للمرتهن أو الراهن بالرهون أم لا |
| ١٢ | قول أبو حنيفة: لا يملك الراهن الانتفاع به |
| ١٢ | قول الشافعي: للراهن أن ينتفع به ما لم يضرَّ بالمرتهن |
| ١٢ | منع أبو حنيفة ومالك والشافعي انتفاع المرتهن به خلافاً لأحمد |
| ١٢ | الأصل في الباب حديث: الظَّهر يركب إذا كان مرهوناً، ... |
| ١٣ | حديث: لبن الدَّرِّ يحلب بنفقته إذا كان مرهوناً، والظَّهر يركب ... |
| ١٣ | قول الترمذي: والعمل على هذا الحديث عند بعض أهل العلم ... |
| ١٣ | حديث: الرهن يركب بنفقته إذا كان مرهوناً، ولبن الدَّرِّ يشرب ... |
| ١٤ | حديث: الرهن مركوب ومحلوب |

- ١٤ ترجيح العلماء وقف هذا الحديث...
- ١٦ قول ابن عبد البر بنسخه بجديث: لا تحلب ماشية امرئ بغير إذنه
- ١٦ استدل طائفة بالحديث على جواز انتفاع المرهّن بالمرهون...
- ١٨ حديث: الظهر يركب بنفقته إذا كان مرهوناً ولبن الدر يشرب...
- ١٩ حديث: إذا كانت الدابة مرهونة فعلى المرهّن علفها ولبن الدر...
- ١٩ الاختلاف في الحديث المذكور على أقوال:
- ١٩ أحدها: حمله على انتفاع الراهن، وهو مسلك الشافعية
- ١٩ وثانيها: حمله على انتفاع المرهّن مطلقاً، وهو مسلك إمام الحنابلة
- ٢٠ وثالثها: حمله على انتفاع المرهّن بإذن الراهن، وهو مسلك جمهور العلماء
- ٢٠ ورابعها: كونه منسوخاً بتحريم القرض مع جرّ المنفعة
- ترجيح الإمام اللكنوي أن أولى الأقوال فيه هو حمله على انتفاع المرهّن
- ٢٠ عند إذن الراهن، لكن بشرط أن لا يكون مشروطاً حقيقةً أو حكماً
- ٢٠ رد الإمام اللكنوي على الأقوال الأخرى
- ٢١ معارضته مع حديث: كل قرض جرّ به نفعاً فهو ربا
- ٢٢ ذكر كلام العلماء على رجال هذا الحديث...
- ٢٤ حديث: إذا أقرض أحدكم قرضاً فأهدى إليه أو حمله على الدابة...
- ٢٤ حديث: إذا أقرض أحدكم فلا يأخذ هدية
- ٢٥ أثر عبد الله بن سلام: إنك بأرض الربا بها فاش...

الفصل الثاني

- ٢٦ في ذكر أقوال أصحابنا الحنفية
- اتفاق الحنفية على أنه لا يجوز للمرهّن الانتفاع بالرهن بدون إذن الراهن،
- ٢٦ واختلافهم في جوازه بالإذن على أقوال:

- الأول: إنه جائز ٢٦
- الثاني: إنه ليس بجائز ٢٦
- الثالث: إنه جائز قضاء غير جائز ديانة ٢٦
- الرابع: إن الإذن إن كان مشروطاً فهو غير جائز، وإلا فهو جائز ٢٦
- الخامس: إنه إن كان الإذن مشروطاً فهو حرام، وإن لم يكن مشروطاً فهو مكروه ٢٦
- ذكر عبارات الحنفية الدالة على هذا الاختلاف ٢٧
- اختيار الإمام اللكنوي للقول الرابع لموافقته لروايات الحديثية... ٣٧
- الكرهية المقصودة هي الكراهة التحريمية... ٣٨
- المشروط أعم من أن يكون مشروطاً حقيقةً أو حكماً ٣٨
- صورة الإذن غير المشروط أن لا يشترط المرهّن ذلك في نفس العقد... ٣٩
- إلتزام الإمام اللكنوي أنه كلما سئل عن الانتفاع بالإذن أجاب بالكرهية لعلمه أن الأذن عندهم يكون مشروطاً حقيقةً أو عرفاً... ٣٩
- تأويل الإمام اللكنوي للقول الخامس... ٤٠
- وقفه مع القول الثالث ٤٠
- حمل القول الثاني على المشروط حقيقةً أو عرفاً ٤٠
- القول الأول ينبغي حمله على المشروط حقيقةً وحكماً ٤٠
- الخاتمة
- في فروع مختلفة متعلقة بانتفاع المرهّن بإذن الراهن وبغير إذنه ٤٢
- المرهّن إذا ركب الدابة المرهونة بإذن الراهن فخطبت في ركوبه لا يضمن... ٤٢
- الرهن كالوديعة وكل فعل لا يغرّم به المودع لا يغرّم به المرهّن... ٤٣

| | |
|----|--|
| ٤٣ | لو أذن الراهن بالانتفاع ثم هُي عنه فله ذلك؛ لأنه متبرع... |
| ٤٤ | إذا أذن الراهن للمرتهن في السكنى فلا رجوع بالأجرة |
| ٤٤ | لو كانت الأمة مرهونةً لا يحل للمرتهن وطؤها وإن أذن الراهن... |
| ٤٥ | تاريخ اختتام التأليف |
| ٤٥ | نخامة الطبعة الحجرية... |
| ٤٧ | المحتوى |
| ٤٩ | فهرس الأحاديث النبوية |
| ٥٠ | فهرس أسماء الرواة |
| ٥١ | فهرس أسماء الأعلام |
| ٥٣ | فهرس أسماء الكتب |
| ٥٥ | مراجع التحقيق |
| ٦٢ | الموضوعات |

تمت بحمد الله تعالى